التحقيق في حالات الاختفاء القسري في السودان بالتركيز على الاختفاء القسري للنساء والأطفال

المركز الإفريقي لدراسات العدالة والسلام

ديسمبر 2024

المحتويات:

ملخص تنفيذي 4

التوصيات 5

المنهجية..... 6

المقدمة 7

الفصل الأول السياق التاريخي للاختفاء القسري في السودان..... 8

الفصل الثاني الجهود الدولية والإقليمية والوطنية لمحاربة جريمة الاختفاء القسري 10

المبحث الأول: الأطر القانونية لجريمة الاختفاء القسري..... 10

الأطر الدولية 10

الأطر الإقليمية 11

الإطار القانوني السوداني..... 12

المبحث الثاني: التزامات السودان الدولية والإقليمية 12

المبحث الثاني: الآليات الوطنية للتصدي لجرائم الاختفاء القسري..... 13

دور منظمات المجتمع المدني..... 13

الفصل الثالث: أنماط الاختفاء القسري والفئات المستهدفة 13

المبحث الأول: الضحايا الرئيسيون 13

المبحث الثاني: أنماط الاختفاء القسري 14

الاختفاء القسري ضد المعارضين السياسيين 14

الاختفاء القسري في سياق النزاع المسلح..... 16

اختطاف الفتيات والنساء..... 17

الاختطاف مقابل الفدية 17

الاعتقال التعسفي والاحتجاز 18

الاختفاء القسري في سياق الهجرة واللجوء..... 19

المبحث الثالث: الانتهاكات المرتبطة بالاختفاء القسري..... 20

التعذيب الجسدي..... 20

القتل 21

العنف الجنسي والاستغلال..... 21

الاتجار بالبشر 22

الاجبار على الخدمة 22

التجنيد القسري 22

التجويع والاحتجاز في ظروف قاسية..... 23
العنف اللفظي..... 23
الفصل الرابع الفاعلون الرئيسيون في جرائم الاختفاء القسري 23
المبحث الأول القوات النظامية 23
القوات النظامية واحتجاز الأطفال..... 24
المبحث الثاني: الفاعلين الرئيسين أثناء النساء المسلح 24
الدعم السريع والاختفاء القسري في ظل الحرب 24
معتقلات وأماكن احتجاز قوات الدعم السريع 25
القوات الحكومية والاختفاء القسري في ظل الحرب 25
مقرات اعتقال تابعة للجيش 25
الفصل الخامس: التوزيع الجغرافي لجرائم الاختفاء القسري في السودان..... 26
الخرطوم مركز الاختفاء القسري 26
دارفور استمرار الازمة الإنسانية 26
ولاية الجزيرة تحديات التوثيق والانقطاع عن العالم 27
سنجة نموذج مأساوي للاختفاء القسري..... 27
الفصل السادس: الأثر النفسي والاجتماعي لجرائم الاختفاء القسري على النساء والأطفال 29
المبحث الأول: الأثر النفسي والاجتماعي على النساء 29
المبحث الثاني: الأثر النفسي والاجتماعي على الأطفال 29
المبحث الثالث الأثر النفسي والاجتماعي على أسر الضحايا 30
الفصل السابع: التحديات السياسية والقانونية والاجتماعية التي تواجه جهود التصدي لجرائم الاختفاء القسري 31
المبحث الأول: التحديات السياسية 31
المبحث الثاني: التحديات القانونية 32
المبحث الثالث: التحديات الاجتماعية..... 33
المبحث الرابع: التحديات التي تواجه ضحايا الاختفاء القسري في بلاد اللجوء 33
الخلاصة..... . 34

ملخص تنفيذي:

يرصد هذا البحث ظاهرة الاختفاء القسري في السودان باعتبارها واحدة من أخطر الانتهاكات لحقوق الانسان والتي تجمع بين الحرمان من الحرية والانتهاك المستمر للكرامة الإنسانية في السياق السوداني ارتبطت هذه الظاهرة بتاريخ طويل من الصراعات المسلحة والاضطرابات السياسية التي أدت إلى تصاعد الانتهاكات واستمرارها على مدى العقود ، الحروب في جنوب السودان والنيل الأزرق وجبال النوبة بالإضافة الى النزاع المستمر في دارفور ، أسهمت بشكل كبير في ترسيخ ممارسة الاختفاء القسري حيث استخدمت القوات الحكومية والميليشيات الموالية لها وكذلك الحركات المسلحة هذه الجريمة للسيطرة والتخويف .

تشير الوثائق الى أن الاختفاء القسري اتخذ اشكالاً متعددة منها الاحتجاز السري، والاختطاف، والاستعباد الجنسي واختطاف الأطفال بغرض التجنيد القسري او العمل القسري ، واستهدفت هذه الممارسات جميع الفئات السكانية بمن فيهم النساء والأطفال ، حيث تعرضت النساء للاغتصاب والعنف الجنسي أثناء الاحتجاز او الاختطاف فيما أجبر الأطفال المختطفون على الانضمام الى الجماعات المسلحة أو أداء مهام لوجستية شاقة، ارتبطت هذه الانتهاكات بشكل وثيق بالنزاعات المسلحة ، لا سيما في دارفور حيث وثقت التقارير حالات واسعة من الاختفاء القسري كجزء من سياسات الأرض المحروقة .

رغم المصادقة على الاتفاقيات الدولية المتعلقة بحظر الاختفاء القسري يفتقر السودان الى إطار قانوني واضح لتعريف وتجريم الاختفاء القسري، أدى غياب التشريعات المناسبة الى صعوبة محاسبة الجناة الذين غالباً ما يتمتعون بحصانات قانونية تحميهم من الملاحقة، يتزامن هذا مع ضعف المؤسسات العدلية التي تعاني من ضعف الموارد البشرية والتدريب المتخصص كما ان التدخلات السياسية في عمل هذه المؤسسات يمثل عقبة كبيرة امام تحقيق العدالة.

الاثار الاجتماعية والنفسية لجريمة الاختفاء القسري شديدة الخطورة وتمتد لتشمل ليس فقط الضحايا المباشرين ولكن أيضاً أسرهم ، حيث تعيش عائلات الضحايا في حالة دائمة من القلق والألم لافتقارهم لأي معلومات حول مصير أحبائها ، ويتعرض الأطفال الذين يفقدون أحد والديهم بسبب الاختفاء القسري لمشكلات نفسية عميقة تشمل القلق والاكتئاب والعزلة الاجتماعية ، وتعاني النساء اللواتي نجون من الاختفاء القسري من وصمة اجتماعية تجعل من الصعب إعادة اندماجهن في المجتمع ، كما تواجه أسر الضحايا تحديات اقتصادية كبيرة إذ تضطر النساء الى تحمل أعباء إعالة الاسرة في بعض الأحيان في ظل ظروف قاسية .

شهدت الحرب الأخيرة بين الجيش السوداني وقوات الدعم السريع تصاعداً غير مسبوق في حالات الاختفاء القسري حيث تشير التقديرات إلى اختفاء ما يزيد عن 1000شخص منذ بداية النزاع في ابريل 2023ارتبطت هذه الحالات بالاختطاف والعنف الجنسي والإخفاء طويل الأمد فيما وثقت المنظمات الحقوقية استخدام مواقع احتجاز غير رسمية لاحتجاز الضحايا ، في الخرطوم وحدها سجلت التقارير اكثر من 947 حالة اختفاء قسري في حين شهدت مدينة سنجة اختفاء 76 امرأة و 78 طفلاً ، بينما ظلت تشهد دارفور استمراراً للانتهاكات المنهجية التي تستهدف المجتمعات المحلية.

تعاني الجهود المبذولة للتصدي لهذه الجريمة من تحديات كبيرة تشمل غياب الإرادة السياسية والنزاعات المسلحة المستمرة والتدخلات في استقلالية الأجهزة العدلية، أما على المستوى القانوني يعاني السودان من فجوات تشريعية كبيرة حيث لا يعترف القانون الجنائي السوداني بالاختفاء القسري كجريمة مستقلة، كما ان الحصانات القانونية الممنوحة لمنسوبي القوات النظامية تجعل من الصعب مقاضاتهم.

على المستوى الاجتماعي يواجه الضحايا وأسرهم/ن وصمة اجتماعية تزيد من معاناتهم بينما يحد ضعف الوعي المجتمعي من الضغط اللازم لإحداث التغيير.

النتائج التي توصل اليها البحث تشير الى أن الاختفاء القسري في السودان ليس مجرد انتهاك فردي بل جريمة منهجية تستخدم لتحقيق أهداف سياسية وعسكرية، على الرغم من التقدم المحدود الذي تحقق بعد الثورة الشعبية في 2019 مثل إنشاء لجنة وطنية للتحقيق في حالات الاختفاء القسري إلا أن النزاع الحالي يعكس استمرار الانتهاكات على نطاق واضح، لم تتمكن الإصلاحات القانونية من معالجة جذور المشكلة في حين فاقم النزاع المسلح الأخير من معاناة الضحايا وعائلاتهم.

التوصيات:

انتهى البحث الى ضرورة اتخاذ الخطوات التالية لمعالجة ظاهرة الاختفاء القسري:

على المستوى الدولي:

- تكثيف الجهود الدبلوماسية الدولية للضغط على أطراف الصراع في السودان لوقف إطلاق النار فوراً لوقف الانتهاكات المستمرة بما في ذلك جرائم الاختفاء القسري.
- إنشاء آليات رقابة دولية مستقلة لمتابعة ورصد تنفيذ التزامات الأطراف بوقف الانتهاكات بما في ذلك الالتزام بالكشف عن مصير المختفين / المختفيات قسرياً.
- تعزيز دور بعثة تقصي الحقائق الدولية بشأن السودان لضمان توثيق شامل ومستقل لانتهاكات حقوق الإنسان المرتبطة بالنزاع.

على المستوى الوطني:

- إعادة تفعيل مؤسسات إنفاذ القانون الوطنية في المناطق المتأثرة بالنزاع الدائر في السودان لضمان وصول الضحايا للعدالة.
- إصلاح التشريعات الوطنية باعتماد قوانين تشمل نصوصاً صريحة تُجرِم الاختفاء القسري بوصفها جريمة مستقلة بالاستفادة من المعايير الدولية وأفضل الممارسات التي حددتها لجنة الأمم المتحدة المعنية بحالات الاختفاء القسري والفريق المعني العامل بحالات الاختفاء القسري أو غير الطوعي يتضمن ذلك تعديل القانون الجنائي لسنة 1991وقانون القوات المسلحة لسنة 2007لضمان توافق تعريف الجرائم ضد الإنسانية مع القوانين الدولية بما في ذلك إضافة مسؤولية القيادة كشكل من أشكال المسؤولية الجنائية.
- تعديل التشريعات التي تنظم عمل الأجهزة العدلية بما يعزز استقلاليتها ونزاهتها ويعيد بناء ثقة المجتمع في هذه المؤسسات.
- الغاء القوانين التي تمنح الحصانات لعناصر الأجهزة الأمنية والعسكرية ومراجعة اوامر الطوارئ التي تمنح سلطات واسعة لعناصر الامن والجيش والشرطة وتعزز انتهاكات حقوق الانسان.
- إنشاء هيئة رقابة وطنية مستقلة تتولى التحقيق في مزاعم الاختفاء القسري والتعذيب وسوء المعاملة.
- اتخاذ خطوات فورية لإغلاق جميع مراكز الاحتجاز غير القانونية التي تديرها الجهات العسكرية في الدولة.
- إطلاق برامج توعوية تستهدف المجتمع السوداني لزيادة الفهم حول جريمة الاختفاء القسري كواحدة من أخطر انتهاكات حقوق الإنسان.
- إنشاء معاهد تدريب وطنية متخصصة لتدريب القضاة والمدعيين العامين والمحامين على المعايير الدولية في التحقيق والملاحقة القضائية بما في ذلك قضايا حماية الشهود ومعايير التحقيق في الجرائم ضد الإنسانية ومراعاة النوع الاجتماعي وتقليل الضرر على الضحايا.
- تنسيق جهود منظمات المجتمع المدني والمبادرات العاملة في مجال الرصد والتصدي لجرائم الاختفاء القسري مما يتيح إنشاء قاعدة بيانات موحدة بالحالات الموثقة.
- توفير الدعم الشامل لضحايا الاختفاء القسري بما في ذلك المساعدة القانونية المجانية مع تقديم برامج دعم نفسي لمعالجة الآثار طويلة المدى التي خلفتها هذه الجرائم.
- إنشاء آليات فعالة لضمان حصول الضحايا على تعويضات مناسبة تشمل رد الحقوق، ورد الاعتبار والتعويض المالي وإعادة التأهيل.
- إطلاق برامج تدريبية شاملة لعناصر الأجهزة الأمنية والعسكرية في الدولة تُركِز على الالتزام بالمعايير الدولية لحماية حقوق الانسان.

المنهجية:

اعتمد المركز الأفريقي لدراسات العدالة والسلام منهجية شاملة ومتعددة المصادر تهدف الى تقديم تحليل متعمق لظاهرة الاختفاء القسري للنساء والأطفال في السودان، ركزت المنهجية على جمع المعلومات والبيانات من مصادر متنوعة وشهادات مباشرة تضمن الشمولية والدقة وذلك من خلال الخطوات التالية:

١-المراجعات المكتبية:

تمت مراجعة وتحليل التقارير والبيانات السابقة الصادرة عن الأمم المتحدة ولجانها المتخصصة في قضايا حقوق الانسان خاصة الاختفاء القسري والعنف القائم على النوع الاجتماعي، ومنظمات دولية معنية بحماية حقوق الانسان والعنف ضد النساء والأطفال، الى جانب منظمات المجتمع المدني المحلية التي وثقت انتهاكات حقوق الانسان في السودان لاسيما حالات الاختفاء القسري، ووثائق قانونية وتقارير رسمية حول انتهاكات حقوق الانسان في ظل النزاع الدائر في السودان، وهدفت هذه المراجعات الى استيعاب السياق العام لقضية الاختفاء القسري وتحديد الفجوات التي تتطلب مزيداً من التحقيق.

٢-إجراء المقابلات:

تمثل المقابلات الشخصية مع الافراد والمجموعات أحد الأركان الأساسية للمنهجية المتبعة ، عمل المركز الافريقي على إجراء مقابلات معمقة مع 45 مشاركاً ممن يمثلون مختلف الفئات ذات الصلة بقضايا الطفولة عبر الانترنت والاتصالات المباشرة ، وشملت هذه المقابلات الضحايا والناجيات ، حيث أتيحت الفرصة للحصول على شهادات مباشرة من ناجيات من الاختفاء القسري بمختلف اشكاله مما ساعد في تقديم رؤية واضحة حول طبيعة الجرائم المرتكبة وآثارها النفسية والاجتماعية، شهود العيان الذين قاموا بتوثيق التفاصيل الدقيقة حول جرائم الاختفاء القسري الواقعة على النساء والأطفال ، والمختصين في قضايا حقوق الانسان والعنف ضد المرأة حيث ساهموا بتحليلاتهم العميقة للظاهرة من منظور حقوقي وانساني ،الى جانب مختصين في مجال حماية الأطفال أضافوا بُعداً مهماً في فهم الانتهاكات التي تطال الأطفال لاسيما في سياق النزاع المسلح ، ومحامون ومدافعون عن حقوق الانسان قدموا رؤى قانونية حول العقبات التي تواجه الضحايا في الوصول للعدالة، ومنظمات المجتمع المدني التي وفرت معلومات حيوية عن الحالات التي تم رصدها والجهود التي بذلت لدعم الضحايا، كما تم اجراء مقابلات مع منظمات دولية عاملة في مجال حماية المدافعين عن حقوق الانسان وقضايا اللاجئين ، وصحفيون وراصدون ميدانيون ساهموا بمعلومات موثوقة عن الأحداث الميدانية ، كما أجريت مقابلات مع وحدات حكومية ومختصين نفسيين للحصول على رؤى إضافية حول تأثيرات الاختفاء القسري على الضحايا والمجتمعات.

٣-مجموعات النقاش:

تم إجراء جلسات نقاش تفاعلية ضمت خبراء في مجالات حماية الأطفال وباحثين قانونيين ومنظمات دولية فاعلة في قضايا الأطفال ومنظمات المجتمع المدني وناشطين /ناشطات حقوقيين/ات ومختصين/ات في قضايا العنف ضد النساء والعنف المتصل بالنزاع.

الضوابط الأخلاقية:

تم إبلاغ جميع المشاركين في المقابلات بأهداف البحث وكيف سيستخدم المركز الافريقي لدراسات العدالة والسلام المعلومات وتم الحصول على موافقتهم الطوعية، بذل المركز كل الجهود للالتزام بالمعايير الاخلاقية، بما في ذلك تجنب إعادة الصدمات للناجين والشهود، ولضمان سلامة وخصوصية المشاركين من الضحايا والشهود تم استخدام أسماء مستعارة.

القيود:

ركز البحث على حالات الاختفاء القسري للنساء والأطفال في سياقات مختلفة منها الاضطرابات السياسية والنزاعات المسلحة واللجوء والهجرة وبالرغم من انه لم يتمكن من تقديم تقدير شامل لمدى انتشار الاختفاء القسري للنساء والأطفال في السودان في عدد من المناطق بسبب بعض القيود منها صعوبة الوصول للكثير من الضحايا الى جانب القيود اللوجستية لكنه سعى الى توثيق الحالات التي تم التحقق منها بشكل مباشر.

النتائج المتوقعة:

تهدف هذه المنهجية الى توفير فهم شامل ودقيق لجرائم الاختفاء القسري التي تم توثيقها مع تقديم توصيات مستندة الى الأدلة لتعزيز الجهود السياسية والقانونية والاجتماعية لمعالجة هذه القضية في السودان

النطاق الجغرافي للبحث:

غطى البحث السودان والسودانيين في الدول الأخرى الذين تمكن المركز الافريقي من الوصول إليهم عبر وسائل التواصل المختلفة.

النطاق الزماني للبحث:

يغطي البحث الفترة من 11 ابريل 2019وحتى الان، وتم اجراء البحث على مدار 4 أشهر (أغسطس-نوفمبر2024).

أهداف عامة للبحث:

- إبراز جرائم الاختفاء القسري من خلال نشر المواد القائمة على الأدلة.
- تحسين وصول ضحايا الاختفاء القسري للعدالة من خلال التقاضي الاستراتيجي.
- الدعوة الى المساءلة عن انتهاكات حقوق الانسان امام الآليات الدولية والإقليمية والمحلية.

اهداف محددة للبحث:

- تقديم فهم متعمق لظاهرة الاختفاء القسري في السودان والسياقات التي تحدث فيها.
- تسليط الضوء على تأثيرات الاختفاء القسري النفسية والاجتماعية على النساء والأطفال.
- تحليل الأدوات القانونية على المستويات الوطنية والدولية لمواجهة هذه الجريمة.
- استعراض العقبات السياسية والقانونية والاجتماعية التي تحول دون التصدي لهذه الجريمة

المقدمة:

يعد الاختفاء القسري من أخطر انتهاكات حقوق الإنسان التي تمارس في سياق النزاعات المسلحة أو الأوضاع السياسية غير المستقرة ويقصد به الاعتقال أو الاحتجاز أو الاختطاف أو أي شكل من أشكال الحرمان من الحرية يتم على أيدي موظفي الدولة، أو أشخاص أو مجموعات من الأفراد يتصرفون بإذن أو دعم من الدولة أو بموافقتها، ويعقبه رفض الاعتراف بحرمان الشخص من حريته أو إخفاء مصير الشخص المختفي أو مكان وجوده، مما يحرمه من حماية القانون[1] ، هذه الممارسة ليست مجرد اختفاء فيزيائي بل هي فعل يهدف الى ترويع المجتمعات واسكات الأصوات المعارضة ، في السودان وثقت هذه الظاهرة بشكل متزايد حيث أصبحت إحدى أدوات الصراع السياسي والاجتماعي الذي شهدته البلاد لعقود طويلة وقد أدت الظروف السياسية المضطربة والنزاعات المسلحة إلى انتشار حالات الاختفاء القسري بشكل ملحوظ مما أثر على مختلف الفئات الاجتماعية والقى بظلاله القاتمة على الفئات الهشة خاصة النساء والأطفال ، الاختفاء القسري في السودان ليس مجرد انتهاك لحقوق الإنسان بل هو جريمة تفضي الى معاناة متعددة الأبعاد فالنساء اللاتي يتعرضن للاختفاء القسري يواجهن في كثير من الأحيان أوضاعاً قاسية تمتد من الاحتجاز غير المشروع الى التعرض للعنف الجنسي أو الاستغلال ومن جهة أخرى فإن الأطفال الذين يصبحون ضحايا لهذه الجريمة يعانون من تداعيات مأساوية قد تمتد طوال حياتهم حيث يحرمون من الحماية والرعاية الأسرية ويعيشون في ظل عدم اليقين بشأن مصيرهم أو مصير ذويهم المختفين ،كما ان الأثر النفسي والاجتماعي لهذه الانتهاكات لا يقتصر على الضحايا المباشرين فقط بل يمتد ليشمل عائلاتهم ومجتمعاتهم المحلية ، مما يعزز من دور العنف والانقسام الاجتماعي، المرأة السودانية بوصفها عنصراً أساسياً في المجتمع كانت ولازالت هدفاً مباشراً وغير مباشر للسياسات القمعية التي تنتهجها الدولة ورغم دورها المحوري في بناء المجتمع وإعادة الاستقرار فإنها غالباً ما تستخدم كأداة في النزاعات المسلحة حيث يمارس ضدها الاختفاء القسري كجزء من استراتيجيات القمع والترويع ، أما الأطفال فإن تأثير الاختفاء القسري عليهم يأخذ أبعاداً مدمرة

[1] الاتفاقية الدولية لحماية جميع الأشخاص من الاختفاء القسري المادة (٢)

فالطفل الذي يختفي أو يفقد أحد والديه أو كليهما بسبب الاختفاء القسري يعاني من صدمة نفسية عميقة قد تقوض فرصه في الحصول على التعليم او مستقبل مستقر .

تتجلى أهمية هذا البحث في تسليط الضوء على ظاهرة الاختفاء القسري كجريمة معقدة ومتعددة الابعاد وتأثيرها المدمر على الفئات الأكثر ضعفاً لا سيما النساء والأطفال ولتلبية الحاجة الملحة لفهم طبيعة هذه الظاهرة في السودان من خلال تحليل أسبابها وجذورها التاريخية والاجتماعية والسياسية فضلاً عن دراسة تداعياتها على الضحايا والمجتمع، يقدم هذا البحث تحليل معمق وشامل للظاهرة من خلال دراسة حالات موثقة وروايات حية لضحايا وعائلات ضحايا ويستعرض الجهود المبذولة لمكافحة هذه الجريمة على المستويات الوطنية والإقليمية والدولية .

يتناول القسم الأول السياق التاريخي للاختفاء القسري في السودان ، بينما يناقش القسم الثاني الأطر القانونية الدولية والإقليمية والوطنية والآليات الوطنية للتصدي لجرائم الاختفاء القسري في السودان ،يسلط القسم الثالث الضوء على الضحايا الرئيسيون ويستعرض القسم الرابع أنماط الاختفاء القسري الواقعة على النساء والأطفال والانتهاكات المرتبطة به ، وفي القسم الخامس يتحدث البحث عن الفاعلون الرئيسيون في جرائم الاختفاء القسري ويستعرض القسم السادس التوزيع الجغرافي لجرائم الاختفاء القسري في السودان ، ويناقش القسم السادس التأثيرات النفسية والاجتماعية للاختفاء القسري على النساء والأطفال ، وفي القسم السابع حديث عن التحديات السياسية والقانونية والاجتماعية التي تواجه جهود التصدي لجرائم الاختفاء القسري في السودان.

الفصل الأول: السياق التاريخي للاختفاء القسري في السودان:

كان السودان لفترات طويلة مسرحاً للعديد من حالات الاختفاء القسري التي أخذت أشكالاً مختلفة ، وتأثرت بالكثير من العوامل التي أدت إلى تكريسها كممارسة مستمرة، فالحروب الأهلية والصراعات والاضطرابات السياسية ، والهشاشة الأمنية ضربت أجزاءً ومناطق واسعة شملت الحروب في جنوب السودان وإقليم النيل الأزرق وجبال النوبة ثم الحرب في دارفور التي اندلعت منذ العام 2003 وقد أدت تلك الحروب والنزاعات الى تزايد حالات الاختفاء القسري بأشكال مختلفة منها الاختطاف والاحتجاز السري والاعتقال ، وقد طالت تلك الأعمال الرجال والنساء والأطفال على حد سواء كما شاركت فيها القوات الحكومية والميليشيات الموالية لها وجماعات المعارضة المسلحة ، أشار التقرير الصادر عن تحالف دارفور الى ١٤٠٠٠ حالة اختفاء قسري في جنوب السودان خلال الفترة بين عامي 1983- 2005 منها 230 حالة تم تسجيلها في العام 1992 فقط، حيث تم اختطاف الأشخاص وتعريضهم للاستعباد [٢].

يذكر أن اختطاف الأطفال إبان الحرب في جنوب السودان كثيراً ما ارتبط بالتجنيد القسري والاستغلال في الاعمال المنزلية واعمال الميكانيكا والحراسة بينما ارتبط اختطاف الفتيات بالاستغلال الجنسي وثمة العديد من الحالات الموثقة لاختطاف النساء والأطفال لإكراههم على العمل او الاتصال الجنسي فقد أكد الأمين العام للأمم المتحدة في تقريره لمجلس الأمن عن السودان في العام 2006 حدوث 10 حالات اختطاف للأطفال في مناطق جنوب السودان تم استعادة اثنين منهم كما أشار الى حدوث ٤٠ حالة اختطاف أخرى اثناء عمليات السطو على الماشية والكثير من تلك الحالات وقعت ضمن الصراعات بين المجتمعات المحلية والقبائل وتحدث ذات التقرير عن اختطاف ٦ فتيات بواسطة مسلحين يشتبه في انتمائهم للجيش الشعبي لتحرير السودان تتراوح اعمارهن بين 12 و17 عاماً[٣] كما اشارت تقارير الفريق المعني العامل بحالات الاختفاء القسري او غير الطوعي الى 323حالة اختفاء قسري في جبال النوبة في العام 1995[٤].

افاد تقرير البعثة الدولية لتقصي الحقائق في دارفور باختطاف 300 شخص بواسطة القوات الحكومية خلال هجوم مشترك مع ميلشيات الجنجويد على عدد من قرى وادي صالح بغرب دارفور ولم يعثر على الكثيرين منهم حتى تاريخ صدور التقرير كما أورد ذات التقرير معلومات عن قيام ميلشيات الجنجويد باختطاف النساء بعد الهجوم على القرى ، وفي بعض الأحيان يتم اختطاف الرجال والنساء دون العثور عليهم لاحقاً، وتحدثت البعثة عن قيام

[٢] تقرير صادر من اتحاد دارفور بتاريخ 2010

[٣] تقرير الأمين العام للأمم المتحدة الصادر استنادا لقرار مجلس الامن بالرقم 1612(2005) عن الأطفال والصراع المسلح في السودان 17 أغسطس 2006

[٤] تقرير الفريق المعني العامل بحالات الاختفاء القسري او غير الطوعي 2007

القوات الحكومية وأجهزة الأمن والاستخبارات العسكرية باحتجاز المواطنين من طلاب ومحامين وتجار وغيرهم في أماكن احتجاز سرية لعدة اشهر دون ابلاغ ذويهم بمصيرهم او السماح لهم بالدفاع عن انفسهم .

لم تقتصر هذه الممارسات على استهداف المدنيين بل امتدت لتشمل موظفي الأمم المتحدة وعمال الإغاثة ففي يونيو من عام 2007 تم اختطاف 132 من العاملين في الإغاثة بشكل مؤقت تحت تهديد السلاح وفقاً لما ذكرته هيومان رايتس ووتش[٥] ، أما حالات اختطاف الأطفال والنساء فقد انتشرت بصورة واسعة وارتبطت باستغلال الأطفال المختطفين في الاعمال القتالية الى جانب الجماعات المسلحة المعارضة للحكومة او الموالية لها ، إضافة الى الإجبار على العمل بالسخرة ، بينما ارتبط اختطاف النساء والفتيات بالانتهاكات الجنسية والاغتصاب .

في تقرير صادر عن الأمين العام للأمم المتحدة في يوليو 2006 تمت الإشارة الى حالات اختطاف أطفال قامت بها ميليشيا الجنجويد وحركة تحرير السودان (فصيل مني اركو مناوي) والقوات المسلحة السودانية وأفاد التقرير ان ميلشيات الجنجويد قامت باختطاف فتيات لفترات قصيرة للإكراه على الاتصال الجنسي، إضافة الى ذلك كثيراً ما كان الأطفال المختطفون يجبرون على نقل المواد المنهوبة من القرى ويتم الإفراج عنهم لاحقاً وفي هذه الحالات يفرج عن الأطفال غالبا بعيداً عن قراهم ويصبحون أطفالا ضالين أو منفصلين عندما يعودون إلى موطنهم ليجدوا أن أسرهم قد فرت ، وتتصل الكثير من عمليات الاختطاف أيضا بالتجنيد القسري ، ففي الفترة بين أيار/مايو وتموز/يوليو 2006 قُدمت بلاغات إلى الأمم المتحدة عن 18 حالة اختطاف وقام بعمليات الاختطاف المحددة قوات وجماعات مسلحة مختلفة بما في ذلك من جانب ميليشيات مسلحة ذات صلة بالطوائف الإثنية العربية التي يشار إليها باسم ميليشيات الجنجويد حيث كان ثمة طفل بين 15 فرداً تأكد اختطافهم عندما هاجم الجنجويد قرية ديتو في جنوب دارفور في 1أيار/مايو 2006 ، وذكرت الأمم المتحدة ايضاً في تقريرها الصادر في عام 2006 تلقيها معلومات من مصدر متصل بإحدى الحركات المسلحة عن قيام حركة تحرير السودان بقيادة مناوي باختطاف 108 طفلاً في 10أيار / مايو2006 بغرض استخدامهم كمقاتلين واكد ذلك روايات المجتمع المحلي ، كما أكدت بعثة الاتحاد الأفريقي في السودان عن تلقيها بلاغات من المجتمع المحلي أفادت عن اختطاف صبيين في هجوم لأفراد ميليشيا الجنجويد على معسكر أبو خريسة في جنوب دارفور في 21 حزيران/ يونيو 2006، بينما قام ستة رجال مسلحون يرتدون زي القوات المسلحة السودانية باختطاف صبي يبلغ من العمر 13 عاما من وادي صالح، في غرب دارفور، في 26 أيار/مايو 2006بينما كان يجمع الحطب مع والده ، كما تم اختطاف العديد من النساء والفتيات بواسطة الميلشيات الموالية للحكومة أثناء قيامهن بجمع الحطب بمناطق مختلفة من إقليم دارفور [٦] كما وثق التقرير الصادر من الأمين العام للأمم المتحدة عن الأطفال والنزاع المسلح في السودان اختطاف 61 طفلاً خلال الفترة من 1 آذار / مارس 2011 حتى 31 كانون الأول /ديسمبر 2016، ثلاثة منهم في المنطقتين و 7 في أبيي و 56 في دارفور. وارتكبت معظم حالات الاختطاف لغرض التجنيد وغالبا ما كان يستخدم الأطفال المختطفون لأداء مهام الدعم والأعمال المنزلية ، كما تحدث الأمين العام للأمم المتحدة في تقريره الصادر في العام 2016 عن تواصل ممثلته الخاصة بالأطفال في السودان مع 21 طفلاً كانوا محتجزين لدى جهاز الأمن والمخابرات الوطني بحجة علاقتهم بحركة العدل والمساواة وانهم تحدثوا عن تعرضهم للاحتجاز بعد اختطافهم بواسطة حركة العدل والمساواة من منازلهم او اثناء قيامهم ببعض الأعمال المنزلية واستخدامهم كمقاتلين[٧] ، وتتحدث التقارير الأممية عن مصاعب واجهت فرقها في التحقق من أوضاع المختطفين والمحتجزين وخاصة من الأطفال بسبب القيود المفروضة على الوصول الى مناطق النزاع وانعدام تعاون الأطراف أحياناً في الكشف عن أماكن تواجدهم او تسريع الافراج عنهم .

وقد كرست الحكومة لتلك الممارسات بامتناعها عن محاسبة مرتكبيها وذلك لاعتقادها بأن احتجاز المعارضين سراً وسيلة فعالة لقمعهم وترويعهم ، فيما تسبب ضعف الوعي لدى المجتمعات المحلية في ندرة عمليات التوثيق لحالات الاختفاء القسري كما أدى تصاعد الخوف من الانتقام والعقاب والوصمة الاجتماعية الى الصمت وضعف

---

[٥] هيومن رايتس ووتش – الأزمة في دارفور -25 نيسان / ابريل 2008

[٦] تقرير الأمين العام للأمم المتحدة الصادر استنادا لقرار مجلس الامن بالرقم ١٦١٢(٢٠٠٥) عن الأطفال والصراع المسلح في السودان 17 أغسطس 2006

[٧] تقرير الأمين العام للأمم المتحدة الصادر استنادا لقرار مجلس الامن بالرقم ١٦١٢(٢٠٠٥) عن الأطفال والنزاع المسلح في السودان 6مارس 2017

الإبلاغ ، فمنذ انقلاب الثلاثين من يونيو 1989 أنشأ النظام الحاكم أماكن احتجاز سرية لاحتجاز المعارضين السياسيين والنقابيين والنشطاء وقد استهدفت عمليات الاحتجاز خلال فترة حكم نظام الثلاثين من يونيو الرجال والنساء فيما ارتبطت عمليات الاحتجاز بالتعذيب والإذلال أحياناً وقد تصل الى القتل في بعض الأحيان ، حيث وقعت العديد من خالات الاختفاء القسري كان من بينها اختفاء الشاعر أبوذر الغفاري من منزله في التاسع من أكتوبر عام 1989 ولم يعرف مصيره حتى الآن ، وتتابعت قصص الاختفاء القسري لتستهدف العديد من الطلاب والناشطين من الرجال والنساء ، في العام 1998 أُعتقِل الطالب بجامعة الخرطوم محمد عبدالسلام عضو مركزية الجبهة الديمقراطية للطلاب السودانيين بسبب مشاركته في احتجاجات طلابية وتم الاعتقال بواسطة ما يسمى بالشرطة الشعبية ولم يكشف عن مكان اعتقاله حيث تم تعذيبه حتى الموت ولم تتوقف تلك الممارسات حيث اختفى الطالب احمد ضو البيت عضو مؤتمر الطلاب المستقلين والطالب بجامعة ام درمان الأهلية في العام 2004 وظل مصيره مجهولاً ،وبنهاية تظاهرات يوم الخامس والعشرين من ديسمبر عام 2018اختفى الطالب عبدالرحمن الصادق سمل وبعد عدة ايام تم العثور على جثمانه بإحدى المستشفيات وتبدو عليه علامات التعذيب كأولى ممارسات الاختفاء القسري التي صاحبت حراك ثورة ديسمبر.

أما النساء فقد كان لهن نصيب كبير في عمليات الاختفاء القسري والاحتجاز السري والتعذيب للضغط عليهن بالكف عن ممارسة الأنشطة السياسية المناوئة للحكومة، فمثلاً كانت اسرة الطالبة سوزان آدم علي محمود قد أعلنت في العام 2010 عن اختفاء ابنتها الطالبة الجامعية البالغة من العمر 23 عاماً ولم يعثر عليها حتى الآن بالرغم من أسرتها أكدت عدم ممارستها لأي أنشطة سياسية قد تكون سبباً في اختفائها. وفي ديسمبر 2018 تم اعتقال الناشطة والمدافعة الحقوقية (جيهان) اثناء ممارسة عملها بإحدى النيابات بواسطة قوة تتبع لجهاز الأمن وتم احتجازها داخل سجن نسائي لمدة 3 أشهر واخفاء مكان احتجازها فلم يسمح لها بالتواصل مع عائلتها او محاميها وروت ان مكان احتجازها كان عبارة عن مخزن ترافقها فيه حوالي 25 فتاة وتم إطلاق سراحهن بعد اعلانهن الإضراب عن الطعام[٨].

تشير هذه الحوادث الى ممارسات ممنهجة لجريمة الاختفاء القسري التي كانت تمارس في ظل النظام السابق وما صاحبها من انتهاكات جسيمة لحقوق الإنسان.

الفصل الثاني: الجهود الدولية والإقليمية والوطنية لمحاربة جريمة الاختفاء القسري

المبحث الأول: الأطر القانونية لجريمة الاختفاء القسري:

الأطر الدولية:

تم الاعتراف لأول مرة بالحق في عدم التعرض للاختفاء القسري في العام 1992من خلال تبني الجمعية العامة للأمم المتحدة لإعلان حماية جميع الأشخاص من الاختفاء القسري[٩] والذي يهدف الى تعزيز حماية الأفراد من التعرض للاختفاء القسري وضمان مساءلة الدول عن ذلك، ويقوم الفريق العامل المعني بحالات الاختفاء القسري او غير الطوعي (WGEID) التابع للإجراءات الخاصة لمجلس حقوق الإنسان بمراقبة تنفيذ هذا الإعلان.

شهد عام 2006 تطوراً نوعياً في جهود القضاء على الاختفاء القسري باعتماد الاتفاقية الدولية لحماية جميع الأشخاص من الاختفاء القسري (ICPPED) قدمت هذه الاتفاقية تعريفاً واضحاً للاختفاء القسري وأكدت على حق الضحايا في الوصول الى الحقيقة والعدالة إضافة الى ضمان مشاركتهم الفاعلة في عمليات البحث عن احبائهم والتحقيق في القضايا ، كما تتيح الاتفاقية للضحايا الحصول على الحماية والدعم في كفاحهم اليومي وضمان حقوقهم الاقتصادية والاجتماعية ، تعتبر الاتفاقية بمثابة دليل للضحايا ودليلاً للدول لاتخاذ إجراءات محددة بشأن كل هذه القضايا ، ومنذ عام 2011 تم الاشراف على هذه العمليات من قبل اللجنة المعنية بحالات الاختفاء القسري (CED) والمكونة من 10 خبراء مستقلين حيث تراجع تقارير الدول الأطراف وترصد الالتزام بتوصياتها بالإضافة الى معالجة الإجراءات العاجلة .

[٨] مقابله اجراها المركز الافريقي لدراسات العدالة والسلام مع الناجية جيهان

[٩] اعلان حماية جميع الأشخاص من الاختفاء القسري أُعتمِد وتُشِر بموجب قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة ٤٧/١٣٣ المؤرخ في ١٨ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٢

من جانب آخر يُعرِف نظام روما الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية الاختفاء القسري لكنه يعترف به في سياق النطاق الضيق للجرائم ضد الإنسانية (أي الى المدى الذي يتم تنفيذه كجزء من هجوم واسع النطاق ومنهجي ضد السكان المدنيين)

كما تُصَنف جريمة الاختفاء القسري ضمن الجرائم التي تَنتهِك القانون الدولي الإنساني خاصة أثناء النزاعات المسلحة فاتفاقيات جنيف الأربع (1949) وبروتوكولاتها الإضافية تلزم الأطراف المتنازعة بحماية المدنيين وضمان الكشف عن مصير المفقودين إذ عادةً ما يعتبر مصطلح الشخص المفقود أوسع من مصطلح الشخص الخاضع للاختفاء القسري وقد أصدرت اللجنة الدولية للصليب الأحمر مبادئ توجيهية حول مفهوم الشخص المفقود او الشخص مجهول المصير أي الشخص الذي يتم التبليغ عنه بأنه في عداد المفقودين في سياق نزاع مسلح دولي او داخلي او اضطرابات[١٠] ، وفي بعض الحالات يمكن ان يكون الأشخاص المفقودون أيضا ضحايا للاختفاء القسري وغالبا ما يتم استخدام هذين المصطلحين بالتبادل ومع ذلك في حين ان الشخص المفقود لا يعني دائماً ارتكاب جريمة فإن الاختفاء القسري هو دائماً جريمة وتتطلب مشاركة الدولة وجريمة تشكل انتهاكاً لحقوق الانسان المتعددة علاوة على ذلك يمكن ان يرقى الاختفاء القسري الى جريمة ضد الإنسانية اذا تم تنفيذه كجزء من هجوم منهجي وواسع النطاق ضد السكان المدنيين[١١]في سياق النزاعات المسلحة الدولية وغير الدولية، يتعين على الدول منع حالات الأشخاص المفقودين و الاختفاء القسري فيما يتعلق بالأشخاص المحرومين من حريتهم من خلال انشاء آليات لحصر هؤلاء الأشخاص وتسجيلهم والسماح بزيارتهم [١٢] وفوق ذلك وبموجب القانون الدولي الإنساني يقع على عاتق الدول التزام مستمر بالبحث عن المفقودين والتحقيق في مثل هذه الحالات[١٣].

اعتبر المؤتمر الدولي الرابع والعشرون للصليب الأحمر في 1981 أنّ الاختفاء القسري "يتضمّن انتهاكات لحقوق الإنسان الأساسية كالحق في الحياة والحرية والسلامة الشخصية والحق في عدم التعرض للتعذيب أو المعاملة القاسية أو اللاإنسانية أو الحاطه بالكرامة والحق في عدم إلقاء القبض أو الاحتجاز بشكل تعسفي والحق في محاكمة عادلة وعلنية [١٤] وأدان المؤتمر الدولي الخامس والعشرون للصليب الأحمر في ١٩٨٦ "أيّ عمل يؤدي إلى الاختفاء القسري أو غير الطوعي للأفراد أو لمجموعات من الأفراد" [١٥]وطلبت خطة العمل للسنوات 2000-2003، التي اعتمدها المؤتمر الدولي السابع والعشرون للصليب الأحمر والهلال الأحمر في ١٩٩٩، من جميع أطراف النزاعات المسلحة اتخاذ تدابير فعالة تكفل "إعطاء أوامر صارمة لمنع جميع الانتهاكات الجسيمة للقانون الدولي الإنساني، بما في ذلك الاختفاء القسري [١٦]."وتم اعتماد جميع هذه القرارات بالإجماع.

الأطر الإقليمية:

على المستوى الإقليمي فإن النظام الافريقي لحقوق الانسان حالياً لا يحتوي على صك قانوني موحد يتناول الاختفاء القسري ، ففي الواقع لا تتناول المفوضية الافريقية لحقوق الانسان والشعوب صراحة الاختفاء القسري في أي من ارشاداتها ، نتيجة لذلك ففي العديد من البلدان لا يمكن السعي لتحقيق العدالة فيما يتعلق بالاختفاء القسري الا بالإشارة الى الحقوق المتداخلة ذات الصلة المنصوص عليها بالفعل في الميثاق الافريقي لحقوق الانسان والشعوب (ميثاق بانجول) وتشمل هذه على سبيل المثال المادة 4 التي تتحدث عن الحق في الحياة والمادة 5 الحق في الحرية والامن الشخصي والمادة 6 الحماية من التعذيب والمادة 7 الاعتراف بالشخص امام القانون[١٧]

إلى جانب الميثاق الافريقي أصدرت اللجنة الافريقية لحقوق الانسان والشعوب مجموعة من الأدوات القانونية الإرشادية غير الملزمة تهدف الى توجيه الدول الأعضاء نحو تحسين حماية الحقوق المرتبطة بالاختفاء القسري

---

[١٠] اللجنة الدولية للصليب الأحمر (ICRC) المبادئ التوجيهية/ القانون النموذجي بشأن المفقودين 2009 المادة 2(1).

[١١] نظام روما الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية المادة 7(1).

[١٢] القانون الدولي الإنساني العرفي، اللجنة الدولية للصليب الأحمر القاعدة 98 الاختفاء القسري محظور اللجنة الدولية للصليب الأحمر القاعدة 123 يجب تسجيل البيانات الشخصية للأشخاص المحرومين من حريتهم.

[١٣] القانون الدولي الإنساني العرفي، اللجنة الدولية للصليب الأحمر القاعدة 117 يجب على كل طرف في النزاع اتخاذ جميع التدابير الممكنة لتحديد مصير الأشخاص المبلغ عن فقدانهم نتيجة النزاع المسلح ويجب ان يزود افراد عائلاتهم بأي معلومات لديه عن مصيرهم.

[١٤] المؤتمر الدولي الرابع والعشرون للصليب الأحمر، القرار2434

[١٥] المؤتمر الدولي الخامس والعشرون للصليب الأحمر، القرار ،2435

[١٦] المؤتمر الدولي السابع والعشرون للصليب الأحمر والهلال الأحمر، القرار (تم اعتماده بالإجماع) 2437

[١٧] الميثاق الافريقي لحقوق الانسان والشعوب، المواد 4-5-6-7

من بين هذه الأدوات المبادئ الارشادية لجزيرة روبن ومبادئ لواندا التوجيهية، تهدف هذه الأدوات الى مساعدة الدول في وضع سياسات وإجراءات تهدف الى منع ومعالجة الاختفاء القسري بالإضافة الى ضمان حقوق الضحايا في العدالة والتعويض ورغم أهمية هذه الأدوات الا ان تطبيقها يعتمد بشكل كبير على إرادة الدول الأعضاء.

الإطار القانوني السوداني:

بالرغم من ان القانون الجنائي السوداني نص في عدد من المواد على تجريم الاحتجاز والاعتقال غير المشروع والاستدراج والخطف [١٨]إضافة لما نصت عليه المادة 186 من ذات القانون والمتعلقة بالجرائم ضد الإنسانية بمعاقبة كل شخص يقبض شخصاً او اكثر او يختطفه او يحتجزه باسم دولة او منظمة سياسية او إذن أو دعم منها او لسكوتها عليه عن علم بأن هذا الفعل سيليه في سير الأحداث العادية رفض الاعتراف من قبل الدولة بحرمانهم من الحرية او إعطاء معلومات عن مصيرهم او مكان وجودهم او يرفض باسم الدولة او المنظمة السياسية بعد أو اثناء ذلك الاعتراف بهذا القبض او الاحتجاز او الاختطاف وعن علم به متى ذلك بهدف حرمان هذا الشخص او هؤلاء الأشخاص لفترة زمنية طويلة من الحماية التي يكفلها القانون، هذا الى جانب العديد من الأحكام القانونية التي توفر مستوى معين من الحماية للمعتقلين[١٩] ، الا ان القانون الجنائي السوداني ظل يفتقر الى تعريف محدد او تجريم للاختفاء القسري بشكل واضح كجريمة مستقلة فعدم الإشارة الصريحة الى الاختفاء القسري يؤدي الى صعوبات في معالجة الطبيعة الفريدة لهذه الجريمة ، وبينما يحظر قانون الإجراءات الجنائية لسنة 1991 صراحة تعذيب الشخص المتهم [٢٠] الا انه لا يقدم تعريفاً للتعذيب ولا يقدم عقوبة مناسبة وفي حين ان ذات القانون يعترف الان بإمكانية ممارسة التعذيب جسدياً ونفسياً ويوفر بعض الضمانات لمنع الاختفاء القسري فإن الضمانات العملية والاجرائية لا تزال غير كافية[٢١] .

المبحث الثاني: التزامات السودان الدولية والإقليمية:

- بالرغم من مصادقة السودان على عدد من الاتفاقيات الدولية الأساسية التي تحظر التعذيب والاعتقال التعسفي وغيرها من الانتهاكات الجسيمة لحقوق الانسان فإن هناك العديد من الثغرات التي لا تزال قائمة في النظام القانوني السوداني وفي تطبيق تلك الالتزامات على أرض الواقع ، من بين هذه الاتفاقيات التي صادق عليها السودان العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية والعهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية واتفاقية حقوق الطفل ، كما أقدم السودان في الآونة الأخيرة على خطوة إيجابية بمصادقته على الاتفاقية الدولية لحماية جميع الأشخاص من الاختفاء القسري واتفاقية مناهضة التعذيب كما يعد السودان ايضاً طرفاً في اتفاقيات جنيف الأربع لعام 1949 والبروتوكولين الإضافيين لعام 1977، تلزم هذه المعاهدات السودان باتخاذ تدابير صارمة لضمان حماية حقوق الإنسان الأساسية فهي تمنع استخدام التعذيب وتحظر الاعتقال التعسفي والاحتجاز بمعزل عن العالم الخارجي أو السري كما تكرس هذه الاتفاقيات حقوقاً محورية مثل الحق في الحياة والحق في المحاكمة العادلة والاعتراف بالشخصية القانونية لكل فرد ، كما تشكل اتفاقيات جنيف المشار اليها اطارا قانونيا دوليا يلزم السودان بحماية المدنيين في أوقات النزاعات المسلحة ، ومع ذلك تبرز فجوات حقيقية في ترجمة هذه الالتزامات الى سياسات وآليات قانونية وتنفيذية فعّالة مما يضعف من الأثر المتوقع للمصادقة على هذه الاتفاقيات.

أما إقليمياً فالسودان طرف في الميثاق الافريقي لحقوق الانسان والشعوب والذي كما ذكرنا آنفا انه لا ينص صراحة على حظر جريمة الاختفاء القسري الا ان الحقوق التي أشار اليها تشكل أسس قانونية يمكن البناء عليها لمنع ومعالجة حالات الاختفاء القسري ومع ذلك فقد تأخر السودان في تنفيذ التزاماته بموجب هذا الميثاق، كما أنه لم يتخذ خطوات ملموسة لتنفيذ المبادئ الارشادية غير الملزمة التي أصدرتها اللجنة الافريقية لحقوق الانسان والشعوب ضمن سياساته الوطنية.

---

[١٨] المواد 165 – 161 -162 من القانون الجنائي السوداني لسنة 1991

[١٩] المادة 77 (إبلاغ وكيل النيابة او القاضي عن حالات القبض التي تدخل دائرة اختصاصه) ، المادة 81 (مرور وكيل النيابة على الحراسات ومراجعة دفتر القبض للتأكد من صحة الإجراءات) ، المادة (83) معاملة المقبوض عليه – قانون الإجراءات الجنائية لسنة 1991

[٢٠] المادة (4) الفقرة د من قانون الإجراءات الجنائية لسنة 1991 تعديل سنة 2020

[٢١] منظمة ريدريس ، تغييرات تاريخية أخرى أجريت على القوانين السودانية 16 يوليو 2020

المبحث الثالث: الآليات الوطنية للتصدي لجرائم الاختفاء القسري في السودان:

بعد الثورة الشعبية التي أطاحت بنظام البشير في العام 2019 كان من الضروري انشاء اليات وطنية للتعامل مع ارث الانتهاكات الجسيمة التي ارتكبها النظام السابق بما في ذلك جرائم الاختفاء القسري كانت الخطوة الأبرز هي انشاء لجنة وطنية متخصصة في التحقيق في جرائم الاختفاء القسري الى جانب تعزيز دور النيابة العامة في هذا السياق ، تأسست اللجنة الوطنية للتحقيق حول اختفاء الأشخاص قسرياً في عام 2019 بقرار من النائب العام لجمهورية السودان كرد فعل مباشر على حوادث الاختفاء القسري التي برزت إبان احداث فض اعتصام القيادة العامة في 3 يونيو 2019 وكانت تهدف الى التحقيق في حالات الاختفاء القسري في تلك الفترة وما تلاها ، ولاحقا اصدر النائب العام قراراً باعتمادها لجنة دائمة للتحقيق في الاختفاء القسري ، وتمتعت اللجنة بصلاحيات واسعة لتمكينها من اجراء تحقيقات شاملة وتوجيه التهم ورفع القضايا للمحاكم ، من خلال مقابله اجراها المركز الافريقي لدراسات العدالة والسلام مع اللجنة أفادت بتقييدها بلاغات لمختفين قسرياً خلال احداث فض اعتصام القيادة العامة من بينهم نساء وأطفال ، كما كشفت تحقيقات اللجنة عن العثور على مقابر جماعية تشير الأدلة الى توصلت اليها لضم تلك المقابر لمفقودين من احداث فض الاعتصام. الا ان اللجنة واجهت العديد من التحديات في عملها وكان للنزاع الدائر في السودان دور كبير في تقليص دورها خلال هذه الفترة[٢٢].

دور منظمات المجتمع المدني:

التزايد الكبير لحالات الاختفاء القسري في السودان نتيجة الاضطرابات السياسية والنزاعات المسلحة أدى الى ظهور دور محوري لمنظمات المجتمع المدني في التصدي لهذه الجريمة التي تمثل انتهاكاً صارخاً لحقوق الإنسان واستجابة للتحديات التي تواجه التصدي للاختفاء القسري ظهرت منظمات المجتمع المدني كركيزة أساسية في محاربتها ، معتمدة على استراتيجيات شاملة تشمل توثيق ورصد الحالات وإصدار التقارير الدورية التي تعكس حجم الظاهرة باعتبارها خطوة أساسية في مكافحتها ، الى جانب تقديم الدعم القانوني للضحايا وعائلاتهم مما يضمن لهم فرص الوصول للعدالة ، كما تلعب منظمات المجتمع المدني دوراً حيوياً في تقديم الدعم النفسي والاجتماعي للضحايا ولا تكتفي بدعم الضحايا فقط بل تسعى الى معالجة الجذور المؤسسية والقانونية لجريمة الاختفاء القسري من خلال حملات المناصرة والإصلاح التشريعي ، ابرز المجهودات التي قام بها المركز الافريقي لدراسات العدالة والسلام كواحدة من المنظمات الحقوقية العاملة في مجال التصدي لجرائم الاختفاء القسري تبني مشروع قانون لتجريم الاختفاء القسري في السودان وكانت هذه خطوة في غاية الأهمية في سياق الفترة الانتقالية التي شهدها السودان[٢٣] والتي تميزت بمحاولات إصلاحية لتعزيز حقوق الانسان وبناء نظام قانوني يتماشى مع المعايير الدولية .

الفصل الثالث: أنماط الاختفاء القسري والفئات المستهدفة:

المبحث الأول: الضحايا الرئيسيون:

تعرف الاتفاقية الدولية لحماية جميع الأشخاص من الاختفاء القسري مصطلح (الضحية) على انه الشخص المختفي واي فرد آخر عانى من ضرر كنتيجة مباشرة لإحدى حالات الاختفاء القسري[٢٤]وعلى هذا النحو فإن مصطلح الاختفاء القسري يشمل مصطلح الضحية ويتضمن تعريفاً واسعاً يشمل الأقارب أو المعالين للشخص الذي اختفى (أي الضحية المباشرة) والأشخاص الذين عانوا من الأذى في التدخل لمساعدة الضحايا في محنة او لمنع الايذاء[٢٥].

واستنادا إلى الشهادات التي جمعها المركز الإفريقي من الضحايا والشهود إضافة الى النقاشات التي أجريت مع العديد من الخبراء ، الناشطين الحقوقيين ، والمحامين يمكن القول إن ضحايا هذه الجرائم لا يقتصرون على الأشخاص المختفين أنفسهم بل يشملون مجموعة واسعة من الفئات الأخرى التي تأثرت بشكل مباشر أو غير مباشر بهذه الجريمة ، النشطاء السياسيون يشكلون الفئة الأكثر استهدافا من الضحايا المباشرين وغالبا ما يكون

---

[٢٢] مقابله أجراها المركز الافريقي لدراسات العدالة والسلام مع اللجنة الوطنية للتحقيق في حالات الاختفاء القسري في السودان سبتمبر 2024

[٢٣] الفترة الانتقالية في السودان والتي بدأت بعد سقوط نظام البشير في عام 2019 وانتهت بالانقلاب العسكري الذي نفذه الجيش في 25 أكتوبر 2021.

[٢٤] المادة 24(2) من الاتفاقية الدولية لحماية جميع الأشخاص من الاختفاء القسري

[٢٥] لجنة الأمم المتحدة لحقوق الانسان، تقرير الفريق العامل المعني بحالات الاختفاء القسري او غير الطوعي الفقرة (51-52) الصادر في 28 يناير 2013

هؤلاء الأفراد في طليعة الاحتجاجات المناهضة للحكومة او الأنظمة القمعية في السودان ما يجعلهم هدفاً رئيسياً للسلطات ، الصحفيون أيضاً يشكلون فئة بارزة من الضحايا المباشرين في السودان حيث رصدت تقارير تعرض اكثر من (54) صحفي للاختفاء القسري[٢٦] ، كذلك الشهود على انتهاكات حقوق الانسان هم فئة أخرى رئيسية من الضحايا المباشرين خاصة في سياق النزاع المسلح احد المحامين الذين تحدثوا للمركز الافريقي أشار الى ان الشهود غالباً ما يكونون غير مدركين لحجم الخطر الذي يواجهونه عند تقديم شهاداتهم مما يجعلهم عرضة للاستهداف المفاجئ .

في ظل النزاعات المسلحة في السودان يتم استهداف فئات عرقية محددة بشكل منهجي كما حدث في دارفور حيث تعرض أفراد من قبائل معينة للاختفاء القسري ضمن سياسات تطهير عرقي، الشهادات التي جمعها المركز الإفريقي من بعض الناجيات والضحايا تشير الى ان الاختفاء القسري يستخدم لإخضاع المجتمعات وتدمير الهياكل الاجتماعية للمجتمعات العرقية المستهدفة ، ويتعرض النساء بشكل خاص للاختفاء القسري بغرض الاستغلال الجنسي او الإكراه على أداء اعمال منزلية ، النساء اللواتي تم استهدافهن غالبا ما يتم نقلهن الى أماكن مجهولة ويجبرن على العمل في ظروف مهينة .

الأطفال يشكلون فئة مستهدفة بشكل خاص خاصة في ظل النزاع حيث يتم اختطاف الأطفال بغرض التجنيد القسري في الجماعات المسلحة او استغلالهم كعمالة قسرية وفقاً لشهادات العديد ممن استمع إليهم المركز الافريقي فإن هؤلاء الأطفال يجبرون على حمل السلاح والمشاركة في الاعمال العدائية ولا يقتصر الامر على ذلك بل تمتد هذه الممارسات الى استغلال الأطفال في العمل القسري او حتى الاتجار بالبشر.

الضحايا غير المباشرين يشملون عائلات الأشخاص المختفين إذ تعتبر الأسر من أكثر الفئات التي تعاني نتيجة الاختفاء القسري فهم يعيشون في حالة مستمرة من القلق لمعرفة مصير أحبائهم النساء غالباً ما يكن في طليعة من يطالبون بالكشف عن مصير المختفين مما يعرضهن أيضاً لمضايقات وتهديدات من السلطات، كذلك الأشخاص الذين يحاولون مساعدة الضحايا أو التدخل لمنع وقوع جرائم الاختفاء القسري يصبحون بدورهم ضحايا غير مباشرين منهم المحامون الذين يتولون قضايا المختفين.

ضحايا الاختفاء القسري في السودان يشكلون مجموعة معقدة من الافراد والجماعات التي تعاني بشكل مباشر او غير مباشر من هذه الجريمة سواء كانوا مختفين او عائلاتهم او أشخاصا حاولوا تقديم الدعم فإن معاناتهم تمثل انتهاكاً صارخاً لحقوق الانسان، جمع هذه الشهادات ورصد الفئات المتضررة يعتبر خطوة حيوية نحو فهم ابعاد هذه الجريمة

المبحث الثاني: انماط الاختفاء القسري:

على الرغم من غياب الإحصاءات الدقيقة فإن السياقات التي يحدث فيهه الاختفاء القسري في السودان واضحة حيث دأبت الحكومات السودانية المتعاقبة على استخدام هذه الوسيلة كأداة ضغط في فترات الاضطرابات السياسية.

كان الاختفاء القسري جزءاً من استراتيجيات الأجهزة الأمنية لإسكات صوت المعارضة وترهيب المعارضين وبث الخوف بين المدنيين لضمان بقاء السلطة، وقد استهدفت هذه الممارسات نشطاء حقوق الانسان والمعارضين السياسيين والقادة النقابيين والصحفيين والأقليات، كما أن النزاعات المسلحة وأوضاع الهجرة واللجوء تعد من السياقات التي تشهد تنامي هذه الجريمة بشكل كبير

تستعرض الأقسام الفرعية التالية بالتفصيل السياقات التي يحدث فيها الاختفاء القسري في السودان والفئات المستهدفة.

الاختفاء القسري ضد المعارضين السياسيين

في ورقة قدمها المركز الإفريقي لدراسات العدالة والسلام بعنوان سياسات بشأن الاختفاء القسري في السودان أوضح كيف استخدمت السلطات السودانية الاختفاء القسري ضد المعارضين السياسيين والمدنيين بغرض ترهيب وقمع وإكراه أي معارضة سياسية وفى السنوات الأخيرة، استخدمت حكومة السودان ما يُسمّى بالاختفاء قصير الأمد" – أو احتجاز الأفراد لفترة وجيزة وحرمانهم مؤقّتاً من أي نوع من الحماية القانونية والحرية" – وذلك،

[٢٦] تقرير صادر عن منظمة مراسلون بلا حدود – 5 يوليو 2023

بهدف غرس الخوف في نفوس المواطنين[٢٧]، لم تنتهى جريمة الاختفاء القسري بسقوط نظام البشير في11 ابريل 2019 بل استمرت هذه الممارسة كسلاح لترهيب النشطاء السياسيين والحد من الحراك السياسي خصوصا وسط لجان المقاومة والمجموعات الشبابية ، ففي صبيحة 3 يونيو 2019 وقعت مجزرة فض اعتصام القيادة العامة التي خلفت العشرات من الشهداء إلى جانب اعداد كبيرة من الجرحى والمفقودين والمفقودات [٢٨]، وفق المقابلة التي أجريت مع اللجنة الوطنية للتحقيق في حالات الاختفاء القسري[٢٩]، أفادت اللجنة انها تلقت عدد 244 بلاغاً لأشخاص مختفين قسرياً ، وفي مقابلة مع وحدة مكافحة العنف ضد المرأة اشارت الى توثيق حالات اختفاء قسري لثلاث سيدات في احداث فض اعتصام القيادة العامة عُثِر على إحداهن بعد 12 يوماً من اختفائها حيث أفادت بتعرضها لاعتقال بواسطة أفراد يرتدون زي قوات الدعم السريع التي كانت تتبع للحكومة آنذاك واقتادوها الى مبنى مكون من طابقين يتبع لجهاز الأمن حيث قبعت في مكتب هناك رفقة عدد من النساء دون التحقيق معهن او توجيه أي تهمه الى ان تم اطلاق سراحهن تقول الناجية : م. ل (صعدنا الى سيارات بوكس قبل الفجر طلبوا منا خفض رؤوسنا بعد ساعة امرونا بالنزول ووجدنا انفسنا في منطقة غرب ام درمان) .

في 17 أغسطس 2019 دخل السودان في مرحلة انتقالية بتوقيع اتفاق بين المجلس العسكري الانتقالي والمدنيين شهدت هذه الفترة تحديات سياسية وامنية كبيرة، رغم الآمال في تحسين أوضاع حقوق الإنسان استمرت انتهاكات واسعة النطاق أبرزها الاختفاء القسري الذي استهدف بشكل خاص المعارضين السياسيين والنشطاء استخدمت الأجهزة الأمنية والقوات شبه العسكرية، مثل قوات الدعم السريع (RSF) هذه الجريمة كوسيلة لقمع المعارضة السياسية واسكات الأصوات المطالبة بتطبيق شعارت الثورة ابرز حوادث الاختفاء القسري التي شهدتها تلك الفترة كانت حادثة اختفاء عضو لجان مقاومة الجريف شرق بالخرطوم محمد إسماعيل المعروف بود عكر الذي اختفى قبل انطلاق موكب السادس من ابريل في العام 2021 وعثر على جثمانه في السادس والعشرين من ابريل من ذات العام داخل مشرحة التميز بالخرطوم ، ولم تكن هذه هي الحادثة الوحيدة خلال تلك الفترة ففي السادس عشر من ديسمبر 2020 اختفى الشاب بهاء الدين نوري في الخرطوم ليعثر على جثته داخل مشرحة بمدينة ام درمان وكانت النيابة العامة قد أصدرت بياناً اشارت فيه الى ان الوقائع تفيد بأن الشاب توفي داخل وحدة صحية تتبع لقوات الدعم السريع [٣٠]واثبت تقرير الطب الشرعي تعرضه لإصابات متعددة نتيجة التعذيب.

بعد الانقلاب العسكري الذي نفذه الجيش السوداني بمشاركة قوات الدعم السريع شبه العسكرية في الخامس والعشرين من أكتوبر 2021 على الحكم المدني الانتقالي انتظمت تظاهرات سلمية للمطالبة بعودة الحكم المدني واجهت اشكالا من العنف بواسطة القوات الأمنية أبرز الانتهاكات التي صاحبت عمليات التصدي لتلك التظاهرات كانت عمليات الاخفاء القسري لعدد من الناشطين/ الناشطات وأعضاء لجان المقاومة.

تعرض الأطفال ايضاً لحالات اختفاء قسري في سياق مشاركتهم في الاحتجاجات المدنية حيث تم استهدافهم بشكل مباشر أثناء عمليات القمع الممنهجه ضد المدنيين، بتاريخ 30 نوفمبر 2021 اختفي الطفل يوسف البالغ من العمر(16) عام اختفاءً قسرياً عقب مشاركته في إحدى المواكب الرافضة للانقلاب ولم يعثر عليه حتى الآن وتقول والدته بحثنا عنه في كل المعتقلات والاقسام أنكروا جميعا وجوده لديهم[٣١].

إفادات ضحايا:

- سلمى مدافعة عن حقوق الانسان تعرضت بتاريخ 22 يناير 2022 لاختطاف من افراد ملثمين بزي مدني يتجاوز عددهم العشرة تقول اقتحموا منزلي بالخرطوم في وقت متأخر من ساعات الليل ودون ابراز لهوياتهم أو لأمر قبض رسمي اقتادوني لمكان مجهول كانوا يقودون سيارات من نوع بوكس بيضاء بلا لوحات و ويحملون أسلحة وعندما سألتهم والدتي الى اين تذهبون بها قالوا سنأخذها الى السوق العربي لإجراء بعض التحقيقات أخبرتهم ان لدي وضع صحي خاص حيث اني اعاني من إعاقة جسدية ولم يكترثوا لذلك ، لأجد نفسي داخل سجن ام درمان الذي قبعت فيه خمسة عشر يوماً بدون توجيه أي تهمه او حتى التحقيق معي وفي الوقت الذي كانت فيه اسرتي تبحث عني داخل اقسام الشرطة ومكاتب جهاز الأمن أنكروا معرفتهم بمكان وجودي مما جعل عائلتي في حالة من القلق حول مصيري الى ان أطلق سراحي بعد ١٥ يوماً وتسليمي لأحد اقسام الشرطة بالخرطوم.

---

[٢٧] ورقة بعنوان سياسات بشأن الاختفاء القسري في السودان –المركز الافريقي لدراسات العدالة والسلام – 9 أكتوبر 2020

[٢٨] المفوضية السامية لحقوق الانسان – إحاطة بشأن السودان – الدورة 41 لمجلس حقوق الانسان -24 يونيو حزيران /2019

[٢٩] مقابلة اجراها المركز الافريقي مع اللجنة الوطنية للتحقيق في اختفاء الأشخاص قسرياً سبتمبر 2024

[٣٠] النيابة العامة السودانية – بيان صحفي 2020

[٣١] مقابلة مع الممثل القانوني لاسرة الضحية الأستاذة شيماء تاج السر.

- في يوم الأربعاء 23 مارس 2022 تعرضت الطالبة أروى البالغة من العمر 18 عاماً لاختطاف من امام منزلها الكائن بحي النخيل بأم درمان تقول تم استدراجي بواسطة صديق اتصل بي يطلب مبلغاً مالياً بشكل عاجل وحوالي الساعة الحادية عشر مساءً قدم الى منزلي رفقة شخصين يستقلان عربة كورولا بيضاء مظللة قاموا بسحبي ووضعوني داخل السيارة مع صديقي وقاموا بتعصيب اعيننا ثم اقتادونا لجهة غير معلومة ، وصلنا الى مكان مجهول حيث اجلسوني في الأرض وبدأوا في الاعتداء على بالضرب وجهوا لي أسئلة تتعلق بالثورة وقالوا الثوار يتعاطون المخدرات وانتم تزورون بيوتاً مشبوهة وتتلقون دعم من جهات مجهولة أثناء ذلك تعرضت لتهديدات صريحة بالاغتصاب والقتل حيث وضع احدهم السلاح على رأسي وقال (الليلة سنقوم بقتلك) كما هددني الآخر بتلفيق تهمه قتل وقال لن تستطيعي الخروج منها وقال أو سنقوم برميك في البحر مثلما حدث لآخرين ولن يعرف احد مصيرك ونحن نمثل السلطة في هذه البلاد، في الثالثة صباحاً تم تحويلي لمكتب التحقيقات الجنائية في بحري حيث تم احتجازي هناك لمدة خمسة أيام كانت اسرتي تبحث عني لدى السلطات وانكروا وجودي لديهم ، بعد خمسة أيام تمكنت اسرتي من معرفة مكاني بفضل الجهود الحثيثة التي بذلها محامو الطوارئ.

الاختفاء القسري في سياق النزاع المسلح:

منذ منتصف نيسان/أبريل ،2023 اندلع نزاع مسلح بين القوات المسلحة السودانية وقوات الدعم السريع والميليشيات المتحالفة معهما في الخرطوم ، ونتيجة لذلك حدثت الكثير من الانتهاكات ابرزها الاختفاء القسري ، الى جانب الأعداد الكبيرة والمتزايدة من الأشخاص الذين يتم التبليغ عن فقدانهم مع امتداد رقعة الصراع الى أجزاء واسعة من السودان ، وقد ساهم انهيار سيادة القانون في مناطق النزاع الى تفاقم او تهيئة الظروف لارتكاب الاختفاء القسري بشكل واسع ، تشير أحدث التقارير الصادرة من منظمات تنشط في رصد وتوثيق حالات الاختفاء القسري في السودان الى اختفاء حوالي 1140 شخص قسرياً خلال الحرب الحالية في السودان بينهم 116 امرأة و105 طفلاً ، بينما يُعتقَد ان الاعداد الحقيقية قد تكون اكثر من ذلك بكثير نسبة لضعف التوثيق والرصد[٣٢]، وبسبب عدم القدرة على الوصول الى نظام العدالة لجأت أسر المفقودين الى وسائل التواصل الاجتماعي وخاصة الفيس بوك لإصدار إعلانات عامة ومع ذلك يكشف تحليل بسيط لهذه المنشورات ان الإعلانات الخاصة بالنساء والفتيات المفقودات ليست بنفس مستوى إعلانات الذكور المفقودين منذ اندلاع الحرب ولم تبدأ الإعلانات الخاصة بالنساء والفتيات الا في يونيو 2023 حيث تم نشر 18 حالة فقط وقتها بالإضافة الى ذلك هنالك حالات تم نشرها ضمن القوائم التي أصدرتها المجموعة السودانية لضحايا الاختفاء القسري[٣٣] قد أبلغت عن حالات اختفاء قسري بناء على قوائم المفقودين التي تم الحصول عليها عبر اجراء محادثات هاتفيه مع اسرهم باستخدام ارقام هواتف مرفقة بأسمائهم ، على سبيل المثال أعلنت أسرة الطفل خالد اختفاء ابنها البالغ من العمر 16 عاماً بعد ان اقتادته قوات تتبع للدعم السريع من منزلهم الكائن بأم درمان وبحثت عنه الأسرة في كل مكان ولم يعثر عليه حتى الآن ، بينما أفادت والدة الطفل ياسر البالغ من العمر 15 عام عن فقدان ابنها الذي خرج رفقة صديقه من منزلهم بأم درمان ولم يعد بحثت عنه والدته في كل مكان ولم تعثر عليه بينما أخبرها بعض الجيران عن مشاهدتهم له وهو يستقل عربة تتبع لقوات الدعم السريع، كما أفادت إحدى الراصدات للمركز الافريقي عن قيام قوات الدعم السريع باقتياد سيدة تبلغ من العمر 48عاماً بتاريخ 18 يوليو 2024 من منزلها بمدينة النخيل بأم درمان بحجة تبعيتها لقوات الشرطة وظلت عائلتها في رحلة بحث متواصلة عنها في كل مكان ولم يعثر عليها حتى الآن[٣٤]

إفادات ضحايا:

- خالد حسن يقول ان شقيقته منى اختفت يوم السبت 2024/6/8 من الخرطوم بحري حي العزبة ولا نعلم مصيرها ان كانت معتقلة او مخطوفة بحثت كثيراً واستعنت بالعديد من الناس لمعرفة مكانها بدون جدوى لم يكن لها أي نشاط قد يكون سبباً في اختفاءها وقمت بإبلاغ الإرتكازات وتقدمت ببلاغ في اقسام الحاج يوسف التابعة للدعم السريع ولم أصل الى شيء بعدها قمت بالنشر في الفيس بوك عبر صفحتي الشخصية وعبر صفحة مفقودين ولم نعثر عليها حتى الآن.

---

[٣٢] اشارت مديرة وحدة مكافحة العنف ضد المرأة الى صعوبة تأكيد الأرقام المتداولة حول اختفاء أكثر من 500,000امرأة نسبة لعدم وجود تقارير رسمية ورفض العديد من الأهالي الإبلاغ عن حالات الاختفاء لأسباب اجتماعية

[٣٣] المجموعة السودانية لضحايا الاختفاء القسري هي مجموعة حقوقية تنشط في رصد وتوثيق حالات الاختفاء القسري في السودان في ظل الحرب الحالية

[٣٤] مقابلة مع الأستاذة مريم حامد – المدير التنفيذي لمنظمة كيان لتمكين المرأة – نوفمبر 2024

- تروي فاطمة ان ابنتها سهى البالغة من العمر 19 عام خرجت من المنزل بالخرطوم منطقة ام درمان حي امبدة يوم 26 يونيو 2023 لإحضار بعض الأغراض المنزلية ولم تعد حتى الان بحثنا عنها في المستشفيات والمساجد والأسواق وذهبنا الى قسم شرطة بمدينة النخيل وكان تحت سيطرة قوات الدعم السريع ورفضوا تدوين بلاغ بفقدانها ثم ذهبنا الى محلية كرري وقدمنا بلاغ لدى اقسام الشرطة هناك ولكن لم نعثر عليها حتى الآن.

- تحكي سناء ان والدتها إجلال البالغة من العمر 60 عام خرجت من منزلها الكائن بمحلية أمبده بأم درمان بتاريخ 19 مايو 2024متوجهة نحو منطقة الغدير لإحضار عربة أجرة ولم تعد حتى الآن بحثنا عنها في كل مكان وقمنا بتدوين بلاغ لدى قسم شرطة الثورة ولكن لم نجد لها أثر، نحن نعتقد ان والدتي محتجزة لدى الدعم السريع لأن عدد من افراد الدعم السريع اتصلوا بنا وطلبوا منا دفع أموال مقابل عودة أمي.

اختطاف النساء والفتيات:

وقد اخذت جريمة الاختفاء القسري في ظل النزاع اشكالاً متعددة ابرزها اختطاف النساء والفتيات لأغراض جنسية ، وتشير تقارير اممية إلى قيام قوات الدعم السريع باختطاف النساء والفتيات بغرض العنف الجنسي والاستغلال الجنسي في دارفور والخرطوم الكبرى واختطفت بعض الضحايا وقامت بنقلهن الى أماكن نائية حيث تعرضن للاغتصاب كما وصف شهود عيان خطف النساء والفتيات كان يتم على متن عربات البيك أب ويتم اقتيادهن الى جهة مجهولة ووصفت بعض الضحايا أنهن اختطفن واحتجزن قسراً وحبسن في منزل أو غرفة لمدة تتراوح بين عدة أيام وعدة أشهر، حرمن خلالها من الحرية[٣٥] وتفيد تقارير الى اختطاف العشرات من النساء والفتيات من مناطق مختلفة في الخرطوم منها أبو ادم وجبرة والسلمة والأزهري وعد حسين وجنوب الحزام ، وفي نيالا بجنوب دارفور تم رصد عشرة حالات لنساء بينهن 4 بائعات اطعمة تم احتجازهن بواسطة افراد يرتدون زي قوات الدعم السريع داخل فندق الضمان ومبنى العهد الجديد للكنيسة القبطية وسوق الأوراق المالية [٣٦] كما أفادت وحدة مكافحة العنف ضد المرأة أنه ومنذ بداية الحرب عمدت قوات الدعم السريع على اختطاف الفتيات، حيث تم اختطاف نساء من منطقة الحلفايا بالخرطوم بحري ومن حي العرب و كانت تروي العائدات من هذا الوضع حكايات مؤلمة وصادمة، وهذه واحدة من مظاهر الحرب الحالية كما وثقت الوحدة حالات اختطاف لثلاث فتيات قاصرات تم خطفهن بمنطقة الحلفايا بواسطة قوات الدعم السريع وبعد إطلاق سراحهن وصلن الى مدينة ام درمان وتحفظ عليهن الجيش لحين الوصول الى عائلاتهن ، وذكرت الوحدة بأن ولاية الخرطوم كانت من اكثر المناطق التي شهدت تزايدا في اعداد المختفين قسرياً واستهدفت بهذه الجريمة النساء بمختلف اعمارهن حيث تجد امرأة مختفية في السبعين من عمرها واحياناً فتيات لا تتجاوز اعمارهن ال16 عاماً.[٣٧]

إفادات ضحايا:

يقول حسن ان خالته هدى تبلغ من العمر 69 عام وهي تعاني من اضطرابات نفسية بسبب الحرب عندما دخلت قوات الدعم السريع لمدينة سنجة منعوها من المغادرة معنا وهددونا بالسلاح كانوا يطلقون النار في الهواء لترويعنا تركناها هناك معهم وقالوا لنا مجنونة ماذا تريدون بها، عندها ظننا ان خلال ثلاثة او أربعة أيام سنعود ونجدها سالمة ولكن بعد ان رأينا الموت والهزيمة ماتت احاسيسنا وأصبح من الاعتيادي ان نسمع خبر فقدان أقرب الاقربين، أصبحنا أجساد بلا إحساس لا يفرق معنا كيف نموت.

الاختطاف مقابل الفدية:

درجت القوات المتحاربة في السودان خاصة قوات الدعم السريع على اختطاف النساء والأطفال لإجبار العائلات على دفع مبالغ مالية مقابل إطلاق سراحهم/ ن وقد أشار التقرير الصادر في يونيو 2023 من المركز الافريقي لدراسات العدالة والسلام الى إطلاق سراح ثلاث فتيات دون سن العشرين في منطقة وداعة مقابل فدية طلبها

[٣٥] تقرير البعثة الدولية المستقلة لتقصي الحقائق بشأن السودان -11 سبتمبر أيلول 2024

[٣٦] تقرير حول الخطف والعبودية الجنسية بعنوان العبودية الجنسية في خور جهنم-المركز الافريقي لدراسات العدالة والسلام -يونيو ٢٠٢٣

[٣٧] مقابله مع وحدة مكافحة العنف ضد المرأة

خاطفيهن وكان الخاطفون ثلاثة أشخاص يرتدون زي قوات الدعم السريع في طريقهم إلى ولاية شرق دارفور. وتم دفع فدية قدرها 9 مليارات جنيه سوداني وتمت إعادة الضحايا إلى أسرهم في الخرطوم التي اخُتطفِن منها.[٣٨]

كما أفادت وحدة مكافحة العنف ضد المرأة أنه ومنذ بداية الحرب عمدت قوات الدعم السريع على اختطاف الفتيات، حيث تم اختطاف نساء من منطقة الحلفايا بالخرطوم بحري ومن حي العرب بأم درمان حيث كانت تروي العائدات من هذا الوضع حكايات مؤلمة وصادمة، وهذه واحدة من مظاهر الحرب الحالية ، كما اشارت بعض التقارير الى قيام قوات الدعم السريع باختطاف الأطفال بولاية الجزيرة مقابل دفع الفدية مما اجبر العائلات على دفع مبالغ طائلة لإطلاق سراح أبنائها ، كما أشار تقرير أممي إلى اختطاف حوالي 20 طفلاً في العام 2023 واختطف هؤلاء الأطفال بغرض الفدية او الانتقام او بغرض ممارسة العنف الجنسي او العمل القسري ونسبت اغلب هذه الحالات لقوات الدعم السريع فعلى سبيل المثال قامت تلك القوات باختطاف 3 فتيان تتراوح أعمارهم بين 14 و17 عاماً عند مرورهم بنقطة تفتيش أحتجز واحد منهم طلباً للفدية قبل ان يُقتل وتم تعذيب آخر قبل ان يتم اطلاق سراحه بينما يظل مصير الفتى الثالث مجهولاً ، وفي حالة أخرى قامت قوات الدعم السريع في يوليو ٢٠٢٣ باختطاف شقيقتين تبلغان من العمر 13 و14 عاماً من أحد شوارع الخرطوم واعتدت على والدتهم جنسياً ثم اطلق سراح الفتيات بعد بضع ساعات [٣٩]

الاعتقال التعسفي والاحتجاز:

وثقت التقارير الأممية حدوث العديد من عمليات الاعتقال التعسفي والاحتجاز واسع النطاق نفذتها القوات المسلحة السودانية وقوات الدعم السريع منذ منتصف نيسان/أبريل 2023في المناطق الخاضعة لسيطرتهما. وتعرض المدنيون بما فيهم النساء والأطفال للاعتقال والاحتجاز بناء على الاشتباه في دعمهم للطرف الآخر في النزاع أو بناء على انتماءاتهم العرقية او السياسية ووقعت عمليات اعتقال واحتجاز واختطاف موثقة لنساء وأطفال في مواقع مختلفة من الخرطوم، وغرب ووسط دارفور[٤٠]، وكذلك ولاية نهر النيل والنيل الأبيض والقضارف وتشير إفادات محتجزين خرجوا من مواقع الاحتجاز الى استخدام القوات المسلحة السودانية وقوات الدعم السريع لمواقع احتجاز غير رسمية كمعتقلات. وتشير الشهادات الى حرمان المعتقلين / ات من الاتصال بعائلاتهم او بمحامين ويحتجزون لفترات طويلة دون توجيه تهم رسمية لهم/ن او تقديمهم لمحاكمة ووضع الأطفال في ظروف لا تناسب أعمارهم ودون اعتبار لحالتهم النفسية او الصحية.

إفادات ضحايا:

- الناجية (سندس) ناشطة ومدافعة حقوقية تم اعتقالها بتاريخ 9 مارس 2024 حوالي الساعة 9 صباحاً من حي تمباسي بمدينة الفاشر بواسطة افراد عسكريين بتبعون للجيش السوداني واقتادوها الى مبنى الاستخبارات العسكرية المضادة بالمدينة تقول أُحتجِزت هناك ليوم كامل دون السماح لي بالاتصال بعائلتي او بمحامي وتم اتهامي بأني عضو لجان مقاومة الفاشر وان لي نشاط مناهض للحرب إلا أنه أطلق سراحي في اليوم التالي، كنت اتعرض لتهديدات مستمرة قبل اعتقالي بواسطة افراد يتبعون للقوات المشتركة المتحالفة مع الجيش السوداني.

- الناجية (سهام) البالغة من العمر 44 عام تقول أن قوة من الدعم السريع اعتقلتني وطفلتي البالغة من العمر 3 سنوات بالقرب من مصفاة الجيلي صبيحة يوم 28 ابريل 2024 حيث تم احتجازي داخل مبنى بمصفاة الجيلي تستخدمه قوات الدعم السريع كمعتقل ومكثت هناك لمدة شهر ثم تم نقلي بتاريخ 28 مايو 2024 الى معتقل آخر بالرياض وهو مبنى الجامعة العربية سابقاً حيث وضعوني في غرفة مع ابنتي وعزلوني عن باقي المعتقلات في المبنى اللاتي كان يتراوح عددهن بين 20 الى 25 سيدة ولم يسمحوا لي بالتواصل معهن ربما لأنني كنت احمل بطاقة عمل لدى الأمم المتحدة ولهذا لم اتعرض لأي نوع من أنواع العنف واخبرتني المسؤولة عن معتقل النساء انه ومنذ وصولي للمعتقل توقفت عمليات تعذيب المعتقلات واغتصابهن كُنَ مغرب كل يوم يتعرضن للتعذيب والاغتصاب ، كنت محتجزة في مكان سيئ التهوية ولا يوجد به كهرباء ، كان بجواري ثلاث فتيات تم احضارهن من سجن ام درمان احداهن تم نقلها الى سجن سوبا وأخرى أطلق سراحها والثالثة تركتها هناك عندما خرجت ، لقد بقيت في معتقل الرياض منذ 28 مايو وحتى 2 يوليو 2024 حيث اطلق سراحي في ذلك اليوم.

---

[٣٨] نفس المرجع (٣٤).
[٣٩] تقرير الأمين العام للأمم المتحدة بشأن الأطفال والنزاع المسلح في السودان – ٧
[٤٠] تقرير البعثة الدولية المستقلة بشأن السودان – ١١ سبتمبر أيلول ٢٠٢٤

- الناجية ليلى ناشطة في قضايا حقوق الانسان وقضايا المرأة تبلغ من العمر 48 عام تقول تم اعتقالي يوم 25 مايو 2024 بواسطة قوة تتبع للشرطة الأمنية بمحلية القضارف بحجة أني اتبع لحزب سياسي وناشطة في العمل العام وتمت عملية اعتقالي أثناء قيامي بإجراءات فحص امني لأغراض السفر حيث تم توجيهي للغرفة 21 وهناك تم اخباري بالحرمان من السفر ومن ثم تم اعتقالي داخل الغرفة التابعة للقوة المشتركة قالوا انتِ جزء من الحرية والتغيير وانك ناشطة ودعامية أي أدعم قوات الدعم السريع كانت الغرفة التي احتجزت فيها مسقوفة بالزنك ولا يوجد بها تهوية ولا فرش على الأرض ، كان معي معتقلات أخريات داخل غرفة الاحتجاز حوالي 5 او 6 سيدات مكثت هناك ثمانية أيام بدون توجيه أي تهمه او تحقيق بعدها تم اخذي الى مباني جهاز الامن وهناك اخبروني انه تم احتجازي حتى لا أشارك في مؤتمر تقدم بناء على توجيهات عليا بالتحفظ على أي شخص مسافر لغرض المشاركة كنت الوحيدة بين 6 رجال مشاركين في المؤتمر ، من ثم تم اطلاق سراحي ، تعرضت هناك لإساءات لفظية عديدة منها انتم فاسدون وانتم جلبتم الدعارة وقمتم بتحريض الناس، احد الضباط هددني بقوله لن اتركك حتى تتم محاكمتك بالإعدام .

الاختفاء القسري في سياق الهجرة واللجوء:

تدفع النزاعات المسلحة العديد من السودانيين خاصة النساء والأطفال الى الهجرة واللجوء بحثاً عن الأمان الا ان هذه الرحلات غالبا ما تكون محفوفة بالمخاطر حيث يتعرض المهاجرون واللاجئون للاختطاف والاختفاء القسري والاتجار بالبشر، تظهر التقارير الحديثة تزايد اعداد النازحين من السودانيين لخارج البلاد جراء اشتداد النزاع المسلح بين الجيش السوداني وقوات الدعم السريع الى حوالي 3.1 مليون شخص أكثر من نصفهم من النساء وأكثر من ربعهم من الأطفال دون سن الخامسة والمعرضين لخطر كبير أثناء التنقل[٤١] ، وتعاني العديد من الأسر التي فرت من الصراع في السودان من الاعتقالات التعسفية والاحتجاز والاختفاء القسري اثناء محاولتها البحث عن ملاذ آمن في بلاد اللجوء ، يشير تقرير حديث صادر من منظمة العفو الدولية الى تصاعد حملات الاعتقالات الجماعية والاعادة القسرية التي تنتهك حقوق اللاجئين السودانيين في مصر مما يعكس ازمة إنسانية مقلقة وتحديات قانونية ودولية كبيرة ويوثق التقرير كيف اعتقلت السلطات المصرية العديد من اللاجئين السودانيين بما في ذلك النساء والأطفال في ظروف قاسية وغير إنسانية ، حيث تم احتجاز اللاجئين في مواقع مثل مستودعات واسطبلات للخيول وفي أماكن مكتظة وموبوءة تفتقر الى ابسط مقومات الرعاية الصحية ، كما وثقت منظمة العفو الدولية حالات اعتقالات للاجئين اثناء تلقيهم للعلاج في مستشفيات حكومية بأسوان حيث جرى نقلهم قسراً لمراكز احتجاز رغم حاجتهم المستمرة للرعاية الطبية ومن بين هذه الحالات امرأة سودانية تبلغ من العمر 32 عاماً كانت تعاني من كسور في العنق والظهر تم اعتقالها من داخل المستشفى واحتجازها في مكان سري[٤٢] ، وقد تعرض العديد من المهاجرين للاختفاء القسري في طريقهم إلى مصر من قبل المسؤولين الحكوميين كوسيلة للحد من الهجرة. بالإضافة إلى تعريض حياة المهاجرين غير المصرح لهم للخطر من خلال إجبارهم على اتخاذ طرق محفوفة بالمخاطر للبحث عن ملجأ بعد اندلاع الحرب، قامت مصر بشكل متزايد باحتجاز وطرد المهاجرين في ظروف مختلفة ، ووفقاً لإفادات[٤٣] فإن هناك ثلاث نقاط اعتراض رئيسية تستخدم لاعتقال المهربين وركابهم السودانيين على الجانب الغربي من النيل وبالتوازي مع حلفا واشكيت وعلى الجانب الشرقي من النيل ، مع مركز احتجاز مؤكد في هذه المنطقة ومنطقة شلاتين وتشير الإفادات الى احتجاز ما لا يقل عن 20طفلا في أحد مراكز الاحتجاز ويعتقد أنه قد يكون هناك الكثير في مراكز أخرى. وكثيراً ما يتم احتجاز الأسر، بما في ذلك النساء والأطفال، على الرغم من أن العدد الدقيق للنساء والأطفال لا يزال غير واضح، كما أن المعتقلين قد لا يكون لديهم أي اتصال بأقاربهم أو ممثليهم القانونيين، وأن العائلات ليست على علم بمكان وجود المعتقلين، حيث تنتشر مراكز الاحتجاز في جميع أنحاء أسوان وتعمل بشفافية قليلة. يتم تسريع عملية الترحيل، مما لا يترك مجالا كبيرا للتمثيل القانوني

إفادات ضحايا:

- السيدة نهلة تبلغ من العمر 44 عاماً تروي انه وبتاريخ 21 فبراير 2024 كنت في طريقي الى مصر بالطريق البري وفي الحدود السودانية المصرية تمت مطاردتنا بواسطة قوة مسلحة تتبع لحرس الحدود وتم اعتقالي في

[٤١] المنظمة الدولية للهجرة – ٢٩ أكتوبر ٢٠٢٤

[٤٢] تقرير بعنوان اللاجئين السودانيين في مصر -منظمة العفو الدولية ١٩-٦-٢٠٢٤

[٤٣] [٤٣] مقابلة اجراها المركز الافريقي مع المحامية والمدافعة عن حقوق الانسان اقبال احمد علي

الصحراء المصرية وايداعي السجن طوال فترة اعتقالي لم تكن عائلتي تعلم بمكان وجودي ولم يسمح لي بالتواصل معهم او مع محامي الى إن تم ابعادي الى السودان.

المبحث الثالث: الانتهاكات المرتبطة بالاختفاء القسري:

بالرغم من أن الاختفاء القسري يعد من أخطر الجرائم التي يمكن ان ترتكب ضد الانسان حيث يجمع بين الحرمان من الحرية والانتهاك المتكرر والمستمر لحقوق الانسان الأساسية، ومع ذلك فإن ما يجعل هذه الجريمة أشد وطأة هو سلسلة الانتهاكات الأخرى التي غالبا ما تصاحبها خاصة عندما يتعلق الأمر بالنساء والأطفال، في هذا السياق يتعرض الضحايا الى اشكال متعددة من المعاناة التي تبدأ منذ لحظة الاختفاء وتمتد الى ما هو أبعد منها، في هذا القسم نستعرض أبرز هذه الانتهاكات التي يتعرض لها النساء والأطفال ضحايا الاختفاء القسري.

التعذيب الجسدي:

يعتبر التعذيب الجسدي أحد أبرز الانتهاكات التي يتعرض لها الضحايا من النساء والأطفال أثناء احتجازهم او اختطافهم أو إخفائهم قسرياً ويكون الأشخاص المختفون قسرياً عرضة للتعذيب بدرجة كبيرة لانهم خارج حماية القانون تماماً وعدم قدرتهم على الوصول لسبل الانتصاف القانونية يضعهم في موقف مروع يجعلهم متجردين تماماً من إمكانية الدفاع عن أنفسهم ، وعادة ما يتم استخدام التعذيب بالضرب المبرح والجلد بالسياط أو الأدوات الحادة كوسائل لإيذاء الضحية جسدياً ونفسياً مما يؤدي الى إصابات خطيرة قد تصل الى الموت في بعض الحالات ، وكان قد أشار التقرير الصادر من البعثة الدولية المستقلة لتقصي الحقائق أن الأساليب التي استخدمتها القوات المتحاربة في السودان لتعذيب المحتجزين بما فيهم الأطفال والنساء شملت ضرب الضحية في أجزاء متفرقة من الجسد بكابلات حديدية، و بالسوط، و البنادق و الأسلحة؛ و التسبب في بعض الأحيان بجروح عميقة ونزيف فعلى سبيل المثال، قالت إحدى الضحايا إن قوات الدعم السريع اختطفتها من منزلها في الجنينة، وعصبت عينيها ونقلتها إلى مكان آخر حيثُ ضربت بالسوط لوقت طويل، مما أدى إلى إصابتها بجروح خطيرة[٤٤] ، وأشار ذات التقرير إلى تعرض فتيان تقل أعمارهم عن 18 عاما لأفعال التعذيب و المعاملة السيئة، وأحيانا للعنف الجنسي أثناء الاحتجاز.

إفادات ضحايا:

- تروي المحامية والمدافعة عن حقوق الانسان السيدة هند أنه في يوم 24 أكتوبر 2024 أثناء خروجي من محكمة كريمة في الولاية الشمالية استقليت احدى مركبات المواصلات العامة وفي الطريق اعترضتنا مجموعة مسلحة قامت بإيقاف العربة وصعد افراد المجموعة اليها واستولوا على هاتفي بالقوة وقاموا بسحبي من العربة ورموني في الأرض قبل ان يقوموا برفعي مجدداً وادخالي في عربة تخصهم ، بمجرد ادخالي فيها تعرضت لاعتداء بدني عنيف إذ بدأوا بضربي على وجهي من الجهتين بأيديهم المزينة بخواتم معدنية بهدف إيذائي وركزوا على وجهي وعيني مما تسبب في جرح عميق فوق جفني الأيسر نزف بغزارة ، لم تتوقف الاعتداءات عند هذا الحد فقد قاموا بشد يديّ الى الخلف بعنف ولفها وكنت اسمع صوت تكسير عظام يداي وكنت اصرخ من شدة الألم لكنهم عمدوا الى ادخال كيس في فمي لكتم صوت صراخي استمروا في تعذيبي وكسروا يداي الاثنتين كسوراً متعددة وعندما حاولت المقاومة هددوني بكسر أرجلي كان احدهم وهو سائق العربة يحرَض على قتلي بعبارات مثل (تموها) بمعنى اقتلوها ، شعرت ان حياتي على وشك الانتهاء عندما احضروا شيئاً غطوا به وجهي وكتموا أنفاسي فأصبحت عاجزة عن التنفس كانوا يدفعون رقبتي على الأسفل بعنف الا ان الكيس الذي كان على فمي سقط فجأة مما أتاح لي فرصة ضئيلة للتنفس، استغرقت الرحة حوالي ساعة ونصف على طريق غير معبد وخلوي الى ان توقفوا في منطقة صحراوية منعزلة هناك نزعوا الغطاء عن وجهي مما سمح لي بالتنفس اخبروني ان هذا هو انذار رقم (١) وان علي مغادرة السودان فوراً الى أي بلد آخر بعد ذلك رموني على الأرض بعنف ثم انطلقوا بمركبتهم مسرعين ، بعد أن غادروا رفعت رأسي لأجد نفسي في منطقة محاطة بجبال سوداء عالية تعرف باسم وادي الذئاب وخيم على الخوف من حلول الظلام والذئاب والضباع المنتشرة في المنطقة حاولت الوقوف مراراً لكني كنت اسقط في كل مرة بسبب الألم والكسور في يدي إلى أن مرت عربة بها اشخاص باحثين عن الذهب

[٤٤] تقرير بعثة تقصي الحقائق المستقلة بشأن السودان ١١ أيلول سبتمبر ٢٠٢٤

(الدهّابة) [٤٥]استنجدت بهم طلباً للمساعدة وقاموا بإسعافي الى قسم الطوارئ بمستشفى كريمة وتم تحويلي بعدها لمستشفى مروي لإجراء تدخل جراحي عاجل[٤٦].

القتل:

أخطر الانتهاكات المصاحبة للاختفاء القسري هو القتل تتعرض العديد من النساء والأطفال للقتل نتيجة التعذيب او العنف الجنسي المفرط يتم العثور على جثث الضحايا في أماكن نائية غالباً بعد تعرضهم لاعتداءات وحشية إحدى الحالات التي وثقتها الشهادات أفادت باختطاف رضيع من والدته في قرية السريحة بولاية الجزيرة خلال الاحداث التي شهدتها المنطقة في أكتوبر 2024 وكان ذلك بواسطة قوه تتبع للدعم السريع ليتم العثور على الطفل قتيلاً بعد يومين في إحدى الحقول المجاورة للقرية[٤٧] ، وفي 30 سبتمبر 2023 تم العثور على جثتي السيدة جنة عقيد البالغة من العمر 22عاماً من المركز 8 في معسكر اوتاش للنازحين في نيالا جنوب دارفور والسيدة سهير موسى البالغة من العمر 18 عاماً من المركز 2 من ذات المعسكر وقد اختفت المرأتان بتاريخ 27 سبتمبر 2023 أثناء توجههما الى المعسكر من مكان عملهما في سوق المواشي وتم اختطافهما بحسب شهود عيان على يد رجلين مسلحين يرتديان زي القوات الدعم السريع ويقودان سيارة هيونداي وبدأت عائلاتهن بالبحث عنهن لمدة ثلاث أيام حتى عثروا علي جثتيهما وعليهما علامات وكدمات تشير الى تعرضهما للتعذيب[٤٨]

العنف الجنسي والاستغلال:

يعتبر العنف الجنسي أحد أخطر الانتهاكات التي تواجهها النساء المختفيات قسرياً تتعرض هؤلاء النساء والفتيات للاعتداء الجنسي بأشكاله المختلفة بما في ذلك الاغتصاب الفردي والجماعي والاجبار على ممارسة البغاء ، تشير تقارير أممية إلى أن هذه الانتهاكات تمارس بشكل منهجي حيث يتم استغلال الضحايا في مقرات الاحتجاز أو في مواقع أخرى ، إحدى الشهادات المروعة التي وردت من شاهدة عيان للمركز الافريقي أفادت بأن فتيات تم اختطافهن من منطقة شرق الجزيرة وتم نقلهن الى منزل تستغله قوات الدعم السريع بمدينة الحصاحيصا حيث يتم اغتصابهن بشكل جماعي في فناء المنزل[٤٩] هذا النوع من العنف لا يقتصر على النساء فقد وثق تقرير البعثة الدولية لتقصي الحقائق تعرض فتيان غير بالغين للعنف الجنسي في مواقع احتجاز مشابهة وتعرض فتيات اختطفتهن قوات الدعم السريع للاغتصاب المتكرر والاستغلال الجنسي والتهديد بالعنف أو القتل في حال حاولن المغادرة أو مقاومة العنف الجنسي ٥٠ ، مما يشكل ظروفا تُمكِن هذه القوات من ممارسة السلطات المترتبة على حق الملكية على الضحايا، الذين حرموا من حريتهم، وهو ما يرقى إلى أعمال الاسترقاق الجنسي المحظورة، وكانت قد روت إحدى الضحايا اختطافها على يد أحد الأفراد التابعين لقوات الدعم السريع في مدينة نيالا وهي في طريقها من مكان عملها للمنزل واحتجزها الخاطف داخل غرفة في فندق (الدمان) في نيالا وقام بالاعتداء عليها بالضرب بالسوط ومن ثم داوم على اغتصابها لمدة 5 أيام قضتها داخل محبسه إلى أن تمكنت من الفرار أثناء تبادل لإطلاق نار بين القوات الجيش السوداني وقوات الدعم السريع حيث خرج الخاطف مسرعاً تاركاً الباب مفتوحاً مما مكنَها من الهرب٥١ .واشارت بعض الافادات التي حصل عليها المركز الافريقي الى تعرض فتاتين بالخرطوم لاختطاف واغتصاب متكرر بواسطة أفراد يتبعون لقوات الدعم السريع بطريقة اشبه بالاستعباد الجنسي[٥٢] ، وكانت قد أفادت الأستاذة مريم حامد المدير التنفيذي لمنظمة كيان لتنمية المرأة توثيق 18 حالة اغتصاب لفتيات كن قد تعرضن لاختفاء قسري في ام درمان داخل مناطق سيطرة قوات الدعم السريع [٥٣] ، كما اشارت بعض المصادر للمركز الافريقي عن إدارة أفراد يتبعون للدعم السريع لمنزل للدعارة في ام درمان تأتي اليه بعض النساء طواعية بينما يتم احضار العديد من النساء والفتيات قسراً لممارسة الدعارة[٥٤] .

---

[٤٥] الدهابة لقب محلي يطلق على الأشخاص يقومون بالتنقيب عن الذهب بالطرق التقليدية.
[٤٦] مقابلة اجراها المركز الافريقي مع المحامية والمدافعة عن حقوق الانسان هند
[٤٧] إفادة شاهد عيان للمركز الافريقي لدراسات العدالة والسلام
[٤٨] تقرير صادر من المركز الافريقي لدراسات العدالة والسلام بعنوان النزاع المسلح في السودان حرب على أجساد النساء
[٤٩] إفادة شاهدة عيان للمركز الافريقي لدراسات العدالة والسلام
[٥٠] تقرير صادر عن البعثة الدولية لتقصي الحقائق المستقلة بشأن السودان – 11 سبتمبر أيلول 2024
[٥١] نفس المرجع (48)
[٥٢] إفادة من المحامية والمدافعة عن حقوق الانسان الأستاذة، انعام عتيق
[٥٣] مقابلة مع المدير التنفيذي لمنظمة كيان لتنمية المرأة الأستاذة مريم حامد
[٥٤] إفادة شهود للمركز الافريقي

الإتجار بالبشر:

تعد ظاهرة الإتجار بالبشر امتدادا للانتهاكات المصاحبة للاختفاء القسري أفادت العديد من التقارير أن النساء والفتيات المختطفات يتم بيعهن في مناطق بعيدة عن موطنهن الأصلي، حيث تعرض حياتهن للبيع مقابل مبالغ مالية زهيدة، شهدت بعض الأسر محاولات يائسة لجمع الأموال اللازمة لشراء بناتهن المختطفات من الأسواق التي تديرها جهات، كما وثقت التقارير بيع الأطفال خاصة الفتيان الصغار في أسواق مخصصة. هذه الممارسات تظهر مدى الانحدار الإنساني الذي يمكن ان تصل اليه الجهات المتورطة في هذه الجرائم.

الإجبار على الخدمة:

تتعرض النساء والفتيات المختطفات للإجبار على العمل في معسكرات الاحتجاز او المنازل التي يتم احتجازهن فيها بحيث يتم اجبارهن على اعداد الطعام وتنظيف المنازل او حتى أداء أعمال شاقة تحت تهديد العنف ، على سبيل المثال أفادت الضحية سناء للمركز الافريقي أن والدتها المختفية قسرياً والبالغة من العمر 60 عاماً أجبرت على العمل في إعداد الطعام والشاي لقوات الدعم السريع في إحدى المعتقلات التي تحتجز فيها بمنطقة الرياض بالخرطوم وفقاً لشهود عيان [٥٥] ، وفي حالات أخرى أجبرت النساء على أداء هذه المهام في معسكرات تتبع لقوات الدعم السريع بمنطقة كاب الجداد بولاية الجزيرة [٥٦]، هذه الأفعال تعتبر شكلا من اشكال العبودية الحديثة التي تستغل ضعف الضحية وعدم قدرتها على المقاومة ، وكان المركز الافريقي لدراسات العدالة والسلام متابعاً للحادث الذي تم فيه اختطاف عشرة فتيات من بينهم امينة البالغة من العمر15 عاماً وليلى البالغة من العمر 22 عاماً وكلاهما من سكان حي العزة في نيالا بولاية جنوب دارفور في 15 أغسطس 2023 حيث تعرضن للعبودية الجنسية وكان الخاطفين ينتمون لمجموعة لصوص من حي الوادي بمدينة نيالا بجنوب دارفور وانضموا للدعم السريع بعد اندلاع حرب الخامس عشر من ابريل 2023 [٥٧] وكان المركز الإفريقي قد حصل على إفادات بتعرض سيدات للاختطاف في أبريل 2023 وتم احتجازهن داخل منزل بإحدى أحياء الخرطوم بواسطة قوات الدعم السريع لمدة ثلاث أشهر أُجبِرنَ خلالها على القيام بأعمال منزلية شاقة كما تعرضن خلال هذه الفترة لاغتصابات متكررة أدت الى تعرض إحدى الفتيات المحتجزات للحمل الا أنهن تمكنّ من الفرار بعد تعرض المنزل للقصف٥٨، كما أشارت بعض التقارير إلى أن قوات الدعم السريع استخدمت فتيان مراهقين كحراس في مرافق الاحتجاز لتعذيب معتقلين آخرين، منها على سبيل المثال مركز شرطة النخيل في أم درمان.[٥٩]

التجنيد القسري:

الأطفال المختطفون والمختفيون قسرياً هم الفئة الأكثر تعرضاً للتجنيد القسري من قبل المجموعات المسلحة حيث يتم استخدام الأطفال كوقود للصراعات المسلحة بعد أن يتم تعبئتهم نفسياً بأفكار تحفزهم على القتال، تحدثت المحامية والناشطة في مجال حقوق الإنسان عزة محمد أحمد عن انتشار هذه الظاهرة في مناطق دارفور حيث يتم اختطاف الأطفال وتجنيدهم قسراً في بعض الأحيان يتم وعد الأطفال بالغنائم التي يمكنهم الحصول عليها من خلال المشاركة في العمليات القتالية ، وأفادت سيدات من شرق دارفور تعرض أكثر من 100 طفل بمحليتي أبو كارنكا وعديلة للاختطاف بغرض التجنيد القسري بواسطة الجماعات المسلحة[٦٠]، وروت السيدة مستورة من محلية عديلة بشرق دارفور عن تجنيد ابنها البالغ من العمر 12 عاماً بواسطة الدعم السريع ، وأفادت مصادر ميدانية للمركز الإفريقي عن مشاركة عدد من زعماء الإدارات الاهلية في دارفور في عمليات تجنيد الأطفال قسرياً، وأدى تمدد الصراع في أجزاء واسعة من السودان الى استخدام الأطفال في القتال الدائر بشكل كبير وقد شوهدت الكثير من الفيديوهات التي توثق لإشراك أطراف النزاع في السودان للأطفال في الاعمال القتالية والتي نشرتها

[٥٥] مقابلة مع عائلة الضحية إجلال

[٥٦] إفادات شهود للمركز الافريقي لدراسات العدالة والسلام

[٥٧] تقرير حول الخطف والعبودية الجنسية بعنوان العبودية الجنسية في خور جهنم-المركز الافريقي لدراسات العدالة والسلام -يونيو 2023

[٥٨] إفادة من المحامية والمدافعة عن حقوق الانسان إنعام عتيق

[٥٩] تقرير بعثة تقصي الحقائق المستقلة بشأن السودان – 11 يوليو سبتمبر 2024

[٦٠] تقرير صادر من منظمة كيان لتمكين المرأة – 20نوفمبر 2024

وسائل التواصل الاجتماعي بما يخالف أحكام قانون الطفل السوداني[٦١] وقانون القوات المسلحة السودانية[٦٢] ويشكل انتهاكاً صارخاً لأحكام القانون الدولي الإنساني[٦٣].

التجويع والاحتجاز في ظروف قاسية:

الظروف التي يحتجز فيها المختفون قسرياً خاصة النساء والأطفال تعكس إهمالاً تاماً للكرامة الإنسانية في كثير من الأحيان يتم احتجازهم في غرف مزدحمة تفتقر الى التهوية والنظافة وتحدثت بعض الناجيات عن احتجازهن في غرف قذرة تفوح منها روائح كريهة بسبب قربها من الحمامات بينما أشارت أخرى إلى أنهن أجبرن على النوم على الأرض دون أغطية او وسائل للراحة ، وفي أحد التقارير التي نشرها المركز الافريقي تم توثيق حالات تعرض فيها الضحايا للجوع والعطش لفترات طويلة مما أدى الى تدهور حالتهم الصحية بشكل خطير ، وكن بعض المختطفات قد أقدمن على الانتحار بسبب هذه الظروف مما يعكس اليأس المطلق الذي يعشنه[٦٤]

العنف اللفظي:

العنف اللفظي هو احد أشكال الانتهاكات التي يتعرض لها النساء والأطفال المختفين قسرياً وهو غالباً ما يكون جزء من سلسلة من الممارسات الإذلالية التي تستخدم لتهديدهم وتحطيم كرامتهم الإنسانية مما يترك آثاراً نفسية طويلة الأمد على الضحايا ويتخذ العنف اللفظي اشكالاً عدة منها الإهانة والسب وغالباً ما تستخدم الفاظ نابية تحمل إيحاءات جنسية او تميزية مما يعمق الإحساس بالدونية والمهانة ، كما يتعرض المحتجزين والمحتجزات لتهديدات مباشرة تمس حياتهم أو سلامتهم الجسدية او حياة وسلامة عائلاتهم وقد روت العديد من الناجيات للمركز الافريقي عن تعرضهن للإساءات اللفظية والاتهام بالعمالة والتهديد بالاغتصاب والقتل والإيذاء الجسدي والتعذيب .

الفصل الرابع: الفاعلون الرئيسيون في جرائم الاختفاء القسري:

للوقوف على مدى خطورة ظاهرة الإخفاء القسري في السودان لا بد من الكشف عن ماهية الجناة المشاركين في ارتكابها.

المبحث الأول: القوات النظامية:

تشير التقارير الي تورط الأجهزة الأمنية والعسكرية في السودان في عمليات إخفاء قسري واحتجاز غير قانوني للنساء والأطفال ، ويتضح من إفادات الضحايا وذويهم، وإفادات الجهات الحقوقية التي استمع اليها المركز الإفريقي أن الأجهزة الأمنية الحكومية وفي إطار حملاتها لقمع الاحتجاجات السلمية التي انتظمت البلاد منذ اندلاع ثورة ديسمبر عمدت إلى انتهاج أسلوب إخفاء المعارضين والمعارضات المشاركين في الاحتجاجات السلمية، وتغييبهم لفترات مؤقتة، والامتناع عن الكشف عن أماكن احتجازهم وعدم السماح لأُسرهم أو محاميهم بمقابلتهم أو الاعتراف بهم كأشخاص امام القانون.

وقد أوضحت لجنة التحقيق الوطنية حول اختفاء الأشخاص قسرياً أنها صنفت الحالات وفقًا للجهات المتورطة على أنه هجوم منهجي واسع النطاق استهدف تجمعاتهم السلمية كما حدث في فض اعتصام القيادة العامة، كما أن بعض الأجهزة الامنية تمارس عنف غير مبرر تجاه أفكار المتجمهرين أفضى إلى نماذج من الاعتقالات وحالات القتل العشوائي ومن ثم الاجتهاد في إخفاء هذه الأفعال وإنكارها.

---

[٦١] نص قانون الطفل السوداني لسنة 2010 على حظر التجنيد القسري للأطفال

[٦٢] نص قانون القوات المسلحة السودانية لسنة 2007في المادة (14)على تحديد سن التجنيد ب18 عام

[٦٣] صادق السودان على اتفاقيات جنيف الأربع لسنة 1949 والبرتوكول الثاني الملحق بالاتفاقية الذي يحظر تجنيد الأطفال دون سنة الخامسة عشر في القوات المسلحة او الجماعات المسلحة او مشاركتهم او السماح لهم بالمشاركة في الاعمال القتالية وصادق السودان على اتفاقية حقوق الطفل والبرتوكول الاختياري الملحق بها بشأن إشراك الأطفال في النزاع المسلح ورفعت هذه الاتفاقية سن المشاركة في النزاعات المسلحة من 15`عام الى 18عام

[٦٤] تقرير حول الخطف والعبودية الجنسية بعنوان العبودية الجنسية في خور جهنم-المركز الافريقي لدراسات العدالة والسلام -يونيو ٢٠٢٣

وذكرت اللجنة أن هذه الجرائم غالبًا ما تكون منظمة كما حدث في فض الاعتصام أو فض التجمعات السلمية للتعبير عن الرأي؛ بينما إنبنى بعضها على سلوك أفراد الأجهزة النظامية فالجناة عادةً يتبعون لأجهزة نظامية حكومية وفي بعض الأحيان ينتمون إلى جهات شبه عسكرية منظمة، وأكدت اللجنة في إفادتها أن قيادة الجهة الحكومية التي يتبع إليها هؤلاء الأفراد تتحمل مسؤولية أفعالهم إذا لم تكن متعاونة بما يكفي مع سلطات التحقيق القانونية وفي جميع الأحوال تتعامل الأجهزة الأمنية باعتبار هذه الأفعال تصرفات فردية من منسوبيها والمقصود بالأجهزة الأمنية كلٌ من قوات الجيش السوداني، وقوات الدعم السريع، وقوات الشرطة السودانية، وجهاز الأمن والمخابرات العامة[٦٥].

القوات النظامية واحتجاز الأطفال:

قامت قوات من الشرطة باختطاف العديد من القُصر ضمن مجموعات من المشاركين في الاحتجاجات السلمية منذ عام 2019 وتزايدت حدة هذه الأعمال بعد انقلاب 25 أكتوبر 2021، وفقًا لشهود عيان تمت عمليات اختطاف لقُصَر من شارع القصر وشارع جاكسون بالخرطوم وهي مواقع تجمع للمواكب السلمية التي يقودها المحتجين من لجان المقاومة ، ومن داخل المنازل عبر تسّلُق الأسوار والجدران وكسر الأبواب، أو الاختطاف من الشارع العام بقوة السلاح وتم احتجاز الأطفال في أماكن رسمية وغير رسمية مع إنكار وجودهم بحوزة السلطات الأمنية وبعد جهود ومناشدات من أسر الضحايا تم اطلاق سراح عدد من الأطفال. .

أفادت محامية وناشطة في مجال حقوق الانسان للمركز الافريقي انه في عام 2020 تم اختطاف واحتجاز 4 من الأطفال تراوحت أعمارهم ما بين 14-17 عام من الشارع العام بواسطة نظاميين مجهولين بزي مدني يقودون سيارات من نوع بوكس بيضاء بدون لوحات، وتم إخفاء مكان احتجازهم أو الكشف عن مصيرهم وبعد الوصول إلى مكانهم بجهود الأُسر والمحامين تم تقييد بلاغات كيدية في مواجهتهم لتبرير عملية الاحتجاز[٦٦].

وأفادت ذات المحامية أن قوة من الشرطة قامت باحتجاز عدد من أعضاء لجان المقاومة بمنطقة الأزهري بالخرطوم جميعهم من القُصر دون السماح لهم بالتواصل مع ذويهم أو الكشف عن أماكن احتجازهم.

بعد انقلاب الخامس والعشرين من أكتوبر 2021 ووفقًا لشهود عيان كانت عمليات الاحتجاز تتم للفتيات المشاركات في الاحتجاجات من مواقع المواكب السلمية، ثم لا يتم الاعتراف باحتجازهن لدى الأجهزة الأمنية لفترات مؤقتة، وأحيانًا تتم عملية الاختطاف من داخل منزل الضحية ثم يتم الإخفاء وعدم الكشف عن مكان احتجازهن.

المبحث الثاني: الفاعلين الرئيسين أثناء النزاع المسلح:

بعد اندلاع حرب الخامس عشر من أبريل 2023 تعرضت أعداد كبيرة من المدنيين بما فيهم النساء والأطفال لعمليات الاحتجاز السري والاختطاف في الخرطوم ودارفور وغيرها على يد قوات الدعم السريع والمليشيات المتحالفة معها، وفي أحيان أخرى بواسطة القوات المسلحة وجهاز الاستخبارات العسكرية التابع لها.

الدعم السريع والاختفاء القسري في ظل الحرب:

شهدت مناطق سيطرة الدعم السريع العديد من حالات اختطاف واختفاء النساء والفتيات والأطفال قسرياً وفقًا لإفادات العديد من أُسر الضحايا، وتحّدث بعضهم للمركز الإفريقي عن تلقيهم اتصالات من أفراد ينتمون إلى قوات الدعم السريع طلبوا خلالها فدية للإفراج عن الضحية[٦٧] ، ويقوم عناصر من قوات الدعم السريع باختطاف العديد من النساء والفتيات بغرض الاستغلال الجنسي، من الخرطوم ودارفور وغيرها وفقًا لما أفادت به تقارير أممية، وفي أحيان أخرى للإجبار على الخدمة المنزلية أو بسبب الاشتباه في ولائهن للجيش ، كما تواترت العديد من الافادات وشهادات الشهود حول قيام قوات الدعم السريع باختطاف الأطفال من الجنسين لأسباب مختلفة بينما ذكر شهود استمع إليهم المركز إفادات عن أعداد من الأطفال المختطفين يتم جلبهم على متن عربات يقودها أفراد ينتمون إلى قوات الدعم السريع بشكل متكرر وعرضهم للبيع في سوق ٦ بمنطقة مايو بمحلية جبل أولياء بالخرطوم

[٦٥] مقابله مع اللجنة الوطنية للتحقيق في اختفاء الأشخاص قسرياً – سبتمبر ٢٠٢٤

[٦٦] مقابلة مع المحامية والناشطة الحقوقية رنا عبد الغفار

[٦٧] مقابلة مع أسرة الضحية إجلال

حيث يتم بيع الذكور بمبلغ 4000 جنيه بينما يتم بيع الإناث ب 3000جنيه[٦٨]، كما أفادت مديرة وحدة مكافحة العنف ضد المرأة للمركز عن اطلاق سراح ثلاث فتيات قاصرات كانت قد اختطفتهن قوات الدعم السريع من منطقة الحلفايا بالخرطوم[٦٩] .

معتقلات وأماكن احتجاز قوات الدعم السريع:

بتاريخ 28 سبتمبر 2024 قام أحد القياديين بقوات الدعم السريع بنشر مقطع فيديو أظهر خلاله امرأة تدعى شيراز، ترتدي زي الدعم السريع، وعّرفها بأنها ضابط برتبة رائد وقال إنها تدير معتقلاً خاصًا بالنساء يتبع لاستخبارات الدعم السريع وقد رُصدت العديد من أماكن الاحتجاز السري ومقرات الاعتقال التي خصصتها قوات الدعم السريع لإخفاء المحتجزين والمحتجزات، من بينها مصانع ومقار حكومية ومنازل، وكانت قد أفادت إحدى الراصدات للمركز الافريقي عن استغلال قوات الدعم السريع لمنزل داخل منطقة المربعات بمدينة ام درمان كسجن نسائي تقبع بداخله العديد من النساء والفتيات في ظروف إنسانية سيئة [٧٠]

وكانت المجموعة السودانية لضحايا الاختفاء القسري [٧١]قد رصدت 24 من مقرات الاحتجاز التابعة لقوات الدعم السريع توزعت بين مدن الخرطوم، والخرطوم بحري، وشرق النيل، وولاية الجزيرة إضافة الى إفادات محتجزات سابقات للمركز الافريقي وضحت استخدام الدعم السريع لمقار حكومية وأماكن غير رسمية كمعتقلات.

القوات الحكومية والاختفاء القسري في ظل الحرب:

كشفت العديد من الناجيات للمركز عن احتجازهن بواسطة قوات الجيش وقوات الاستخبارات العسكرية أو حتى القوات المشتركة المتحالفة معها، وغالبًا ما تحدث هذه الاعتقالات وعمليات الاحتجاز بسبب الاتهام بالانتماء للطرف الآخر أو دعمه أو حتى الموقف الرافض للحرب والداعي لوقفها، ووّثق المركز بعض الحالات التي تم خلالها احتجاز الضحايا من قِبل قوات الجيش والاستخبارات العسكرية بشكل مؤقت لمنعهم من المشاركة في أنشطة داعية لوقف الحرب[٧٢].

مقرات اعتقال تابعة للجيش:

توزعت المعتقلات ومقرات الاحتجاز التابعة للجيش في مناطق سيطرته التي تشمل مدينة أم درمان، ومنطقة الشجرة العسكرية، وكسلا، والأبيض، ونهر النيل والقضارف، والفرقة السادسة مشاة بالفاشر ومبنى القوات المشتركة بالفاشر وفقاً لإفادات الشهود ولماً لما جاء في التقرير الصادر عن المجموعة السودانية لضحايا الاختفاء القسري[٧٣].

[٦٨] إفادة من الشاهدة فاطمة
[٦٩] مقابلة مع وحدة مكافحة العنف ضد المرأة
[٧٠] مقابلة اجراها المركز الافريقي مع المدير التنفيذي لمنظمة كيان لتمكين المرأة
[٧١] تقرير "مثلث برمودا يتسع" الصادر عن المجموعة السودانية لضحايا الاختفاء القسري ٢٠٢٤
[٧٢] مقابلة مع الناجية ليلى
[٧٣] تقرير "مثلث برمودا يتسع" الصادر عن المجموعة السودانية لضحايا الاختفاء القسري ٢٠٢٤

رسم بياني يوضح مقرات الاعتقال التي تم رصدها والتي يستخدمها الدعم السريع والجيش في السودان

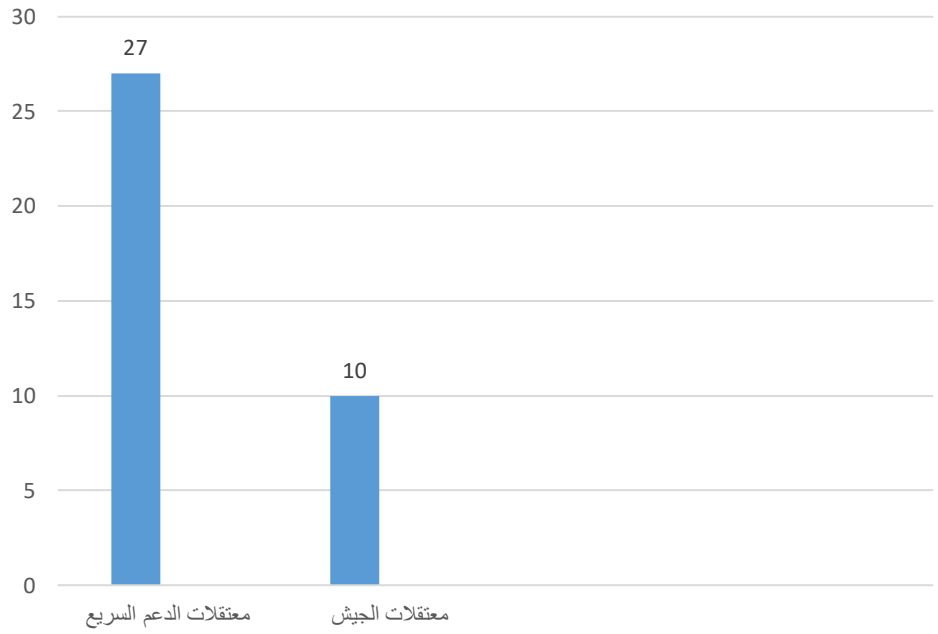

الفصل الخامس: التوزيع الجغرافي لجرائم الاختفاء القسري في السودان:

المبحث الأول: التوزيع الجغرافي لجرائم الاختفاء القسري في السودان:

كشف هذا البحث عن الأنماط الجغرافية في حالات الاختفاء القسري الموثقة في جميع أنحاء السودان سواء في أوقات الاضطرابات المدنية، او في اوقاع النزاع، ومع اندلاع حرب الخامس عشر من ابريل 2023 أصبحت ظاهرة الاختفاء القسري متغلغلة في مختلف المناطق السودانية وتظهر البيانات الموثقة أن ظاهرة الاختفاء القسري تتسم بالطابع الواسع والمنهجي حيث تنتشر في مناطق عديدة من البلاد وفقاً لنمط جغرافي محدد يرتبط بمواقع سيطرة القوات المتحاربة.

الخرطوم مركز الاختفاء القسري:

تشير التقارير إلى ان ولاية الخرطوم تمثل حوالي 75% من حالات الاختفاء القسري الموثقة مما يجعلها المركز الرئيسي لهذه الظاهرة وتعكس حالات الاختفاء القسري في الخرطوم قبل الحرب منهجية متعمدة تستهدف فئات معينة من السكان مثل النشطاء السياسيين والصحفيين وافراد المجتمع المدني ، وبعد اندلاع الحرب تم تسجيل ما يقرب عن 947 حالة اختفاء قسري في مدن الخرطوم الكبرى وهي الخرطوم وام درمان وبحري ويتميز توزيع الحالات بين هذه المدن الثلاث بتقارب نسبي ما يدل على أن الأزمة ليست محصورة في جزء معين من العاصمة بل تشمل المناطق الحضرية بأكملها ، وبالرغم من ان النسبة الأكبر من الضحايا هم من الرجال إلا ان النساء يمثلن جزءاً من هذه الظاهرة حيث شكلت النساء حوالي 7% من جميع حالات[٧٤] الاختفاء الموثقة في الأشهر الخمسة الأولى من النزاع .

دارفور استمرار الأزمة الإنسانية:

تعد منطقة دارفور من اكثر المناطق تضرراً من ظاهرة الاختفاء القسري في السودان حيث شهدت ارتفاعاً كبيراً في عدد الحالات الموثقة خاصة في اعقاب الهجمات والاشتباكات المسلحة بين القوات المسلحة السودانية وقوات الدعم السريع وإذ يعاني سكان دارفور من وضع انساني مأساوي نتيجة الصراع المستمر منذ سنوات وتفاقمت الأزمة مع تصاعد النزاع الحالي يتعرض سكان دارفور لموجة جديدة من الانتهاكات حيث يتم استهداف القرى

[٧٤] تقرير"مثلث برمودا يتسع "الصادر عن المجموعة السودانية لضحايا الاختفاء القسري 2024

والمجتمعات المحلية بشكل منهجي تترافق عمليات الاختفاء القسري مع هجمات مسلحة تشمل حرق المنازل وتهجير السكان قسراً ، ويعتبر النزوح القسري عاملاً إضافياً يُصعِب من عملية توثيق الحالات والوصول الى الضحايا واسرهم ، وتعتبر النساء والأطفال أكثر الفئات تضرراً في دارفور حيث يتعرضون للانتهاكات المزدوجة بما في ذلك الاختفاء القسري .

ولاية الجزيرة تحديات التوثيق والانقطاع عن العالم:

على الرغم من عدم تسجيل أعداد كبيرة من حالات الاختفاء القسري مقارنة بالخرطوم ودارفور إلا أن التقارير تشير الى وجود ما يقدر ب34 حالة اختفاء قسري في ولاية الجزيرة ويعتقد أن حالات الاختفاء القسري لا سيما الاختطاف أكثر من ذلك بكثير خاصة بعد الهجمات التي شهدتها المنطقة منذ نهاية أكتوبر 2024، وتواجه جهود توثيق حالات الاختفاء القسري في ولاية الجزيرة صعوبات كبيرة بسبب انقطاع الاتصالات والانترنت مما تسبب في عزل السكان وأضعف من قدرتهم على الإبلاغ عن الانتهاكات مما يؤدي الى عدم اكتمال الصورة عن حجم الأزمة في هذه المنطقة.

سنجة نموذج مأساوي للاختفاء القسري:

في أعقاب الهجوم الذي وقع في يوليو 2024 في مدينة سنجة بواسطة قوات الدعم السريع تم توثيق حوالي 206 حالة اختفاء قسري بما في ذلك 78طفلاً دون سنة 18 و 76امرأة [٧٥]تعكس هذه الأرقام تصاعد الظاهرة في المناطق التي تشهد نزاعات نشطة، وتُشكِل النساء والأطفال نسبة كبيرة من حالات الاختفاء في مدينة سنجة مما يتسبب في تدمير النسيج الاجتماعي وتفاقم الانقسامات داخل المجتمعات حيث يُجبَر السكان على مغادرة منازلهم والعيش في ظروف إنسانية قاسية.

[٧٥] تقرير مفقودين احداث مدينة سنجة يوليو الصادر عن مبادرة مفقود يوليو 2024

رسم بياني يوضح التوزيع الجغرافي لحالات الاختفاء القسري في السودان (تحليل المناطق المتأثرة بالنزاع)

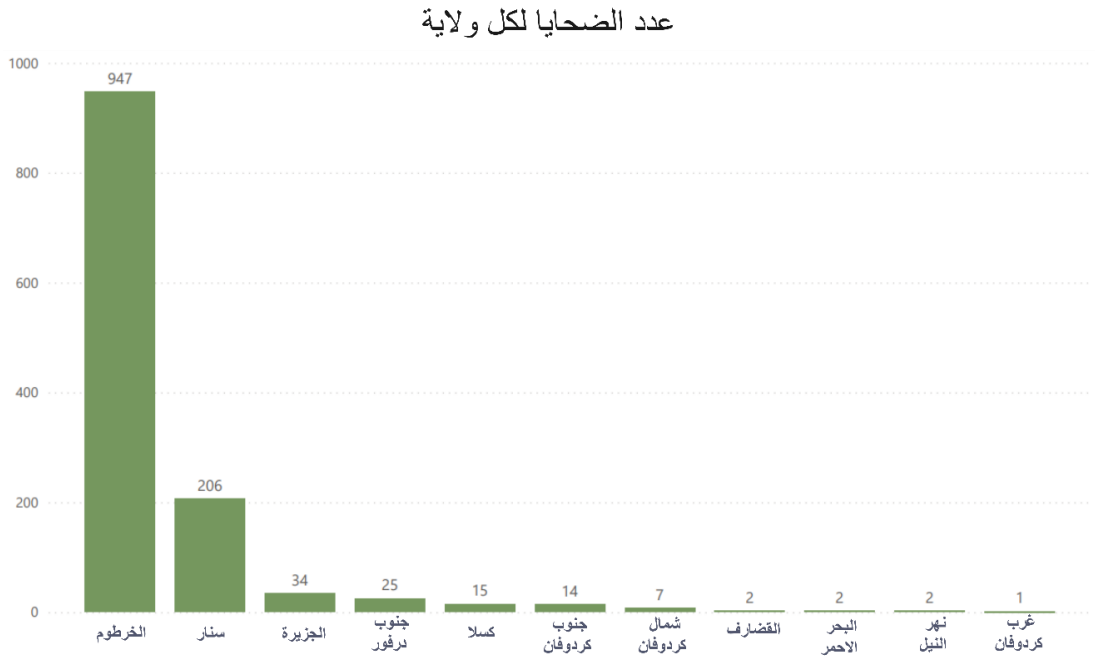

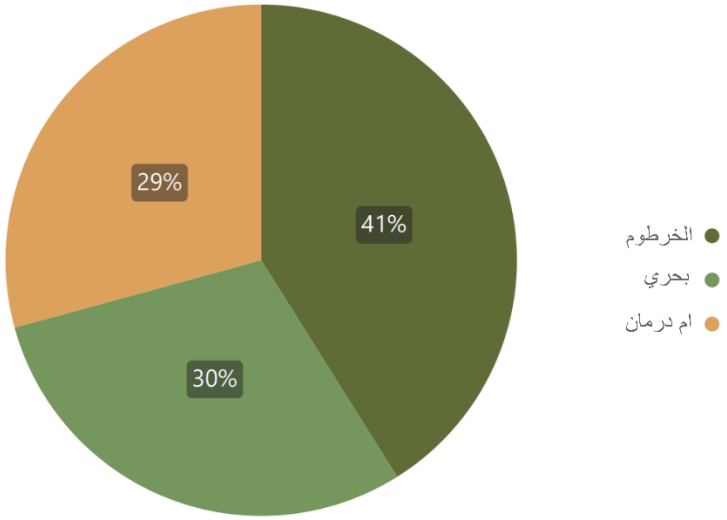

الفصل السادس: الأثر النفسي والاجتماعي للاختفاء القسري على النساء والأطفال:

الاختفاء القسري جريمة مستمرة تخلف آثاراً نفسية واجتماعية جسيمة تمتد لتطال ليس فقط الضحايا المباشرين بل عائلاتهم وأحياناً مجتمعاتهم بأكملها ، تعيش النساء والأطفال الأكثر هشاشة في هذه الظروف معاناة طويلة المدى حيث تمتزج الصدمة النفسية بالألم الاجتماعي لتتحول الى عائق دائم أمام استعادة حياة طبيعية ، لا يقتصر الألم على الضحايا وحدهم بل يمتد ليشمل الأسر التي تعاني من انعدام الأمان والخوف المستمر على أحبائها الى جانب الوصمة الاجتماعية التي تلاحق الجميع ، نستعرض في هذا القسم بعض الأثار النفسية والاجتماعية للاختفاء القسري على النساء والأطفال.

المبحث الأول: الأثر النفسي والاجتماعي على النساء:

تعد النساء من الفئات الأكثر تعرضاً للتأثيرات المدمرة للاختفاء القسري حيث يعشن ظروفاً قاسية تبدأ بالاحتجاز في بيئات غير إنسانية مع احتمال التعرض لانتهاكات متعددة ، هذه التجارب المؤلمة تترك النساء في حالة صدمة نفسية عميقة يصعب تجاوزها ، وقد أبلغ عن حالات نساء تعرضن لإخفاء قسري يعانين من فقدان القدرة على الكلام او التعامل مع الآخرين نتيجة للانتهاكات المروعة التي تعرضن لها ، وقد أوضحت مديرة مكافحة العنف ضد المرأة أن إحدى السيدات اللاتي عثر عليهن بعد اختفائها قسرياً لمدة كانت تعاني من صدمة شديدة جعلتها صامتة تماماً وغير قادرة على التحدث لفترة طويلة ، هذه الحالة لم تكن استثنائية إذ تظهر الدراسات ان النساء اللواتي يخضعن لتجارب مماثلة يعانين من اضطرابات ما بعد الصدمة (PTSD) مثل استرجاع الذكريات المؤلمة ، الخوف المستمر وصعوبة العودة للحياة الطبيعية كما أن الخوف من تكرار تجربة الاعتقال والاختفاء يشكل عبئاً نفسياً دائماً على النساء اللواتي نجون من الاختفاء القسري فالخوف من انتقام الجناة او متابعة الأجهزة الأمنية يزيد من قلقهن واضطرابهن ، حيث تحدثت إحدى الناجيات للمركز عن خوفها الدائم من التنقل بين المدن خوفاً من التفتيش او التعرض للاعتقال مجدداً بسبب نشاطها السياسي [٧٦]، كما شكت ناجية أخرى من معاناتها من فوبيا الأماكن المغلقة والتجمعات[٧٧] وهي اعراض شائعة للاضطرابات النفسية الناتجة عن الصدمة ، وأفاد مختصين للمركز الإفريقي بأن النساء اللواتي تعرضن للاختفاء القسري غالباً ما يعانين من مشاعر القلق والاكتئاب والخوف والارتباك وصعوبة التركيز تترافق هذه الحالة مع الشعور بالعجز والذنب ، إلا أنه قد تختلف ردة الفعل النفسية للنساء عن الفتيات الصغيرات حيث تُظهِر النساء الأكبر سناً ردود فعل أكثر نضجاً او قدرة على التكيف بينما الفتيات الصغيرات قد يعانين صعوبة أكبر في تجاوز التجربة مما يؤدي بهن الى فقدان الثقة بالنفس هذا الشعور قد يدفع البعض الى انهاء حياتهن هرباً من المعاناة النفسية والاجتماعية[٧٨] ، كما تعاني النساء العائدات من الاختفاء القسري من وصمة اجتماعية تفاقم من معاناتهن خاصة داخل المجتمعات السودانية إذ تُعامَل النساء العائدات من الاختفاء القسري وكأنهن مذنبات بدلاً من ان ينظر اليهن كضحايا هذا الأمر يؤدي الى نبذهن من قبل المجتمع وحتى من قبل عائلاتهن مما يدفع بعضهن الى مغادرة مناطقهن الاصلية بحثاً عن بيئة جديدة ، وعلى سبيل المثال ذكرت إحدى الناجيات للمركز الإفريقي أنها اضطرت لترك عملها لأن صاحبة العمل رفضت استمرارها بعد معرفتها باعتقالها .

المبحث الثاني: الأثر النفسي والاجتماعي على الأطفال:

أوضح مختصون للمركز الافريقي أن الأطفال الذين يتعرضون لأنماط الاختفاء القسري عادةً ما يصابون بالقلق والاكتئاب والخوف والعجز وعدم السيطرة على المشاعر نتيجة للضغط النفسي الذي يحدث لهم وكذلك يصابون بانخفاض في تقدير الذات والشعور بالوحدة[٧٩] ، حيث وصفت مدير وحدة مكافحة العنف ضد المرأة حالة ثلاث فتيات عثر عليهن بعد اختفائهن قسرياً وهن يعانين من صدمة شديدة ويظهر عليهن الانفصال من الواقع disassociated إذ ينظرن بعيدًا ويسردن أحداث صادمة تعرضن لها بطريقة لا تتناسب مع خطورة ما حدث وهن في حالة من الذعر وهذا من تأثيرات الصدمة التي تجعل الإنسان غير قادر على التحدث بشكل طبيعي، هذا النوع من الصدمات يترك أثراً طويل الأمد على الأطفال[٨٠].

---

[٧٦] مقابلة مع الناجية ليلى

[٧٧] مقابلة مع الناجية سندس

[٧٨] مقابلة اجراها المركز الافريقي لدراسات العدالة والسلام مع اخصائي نفسي ايناس الهادي

[٧٩] نفس المرجع (٧٧)

[٨٠] مقابلة اجراها المركز الافريقي مع وحدة مكافحة العنف ضد المرأة

يقع الأطفال بعد حوادث الاختفاء القسري أيضًا تحت طائلة العديد من العواقب الاجتماعية الأخرى كالحرمان من التعليم، أو الانفصال عن الأسرة حيث يفقد الطفل التواصل مع أسرته التي قد تكون نزحت إلى منطقة أخرى بسبب الصراع ، وفي حالات أخرى يتم تجنيد الأطفال قسراً واجبارهم على المشاركة في اعمال عنف تظهر على الأطفال الذين مروا بتجارب الاختفاء القسري سلوكيات عدوانية نتيجة تعرضهم لضغوط نفسية قاسية يتحولون من ضحايا الى مشاركين في اعمال عنف نتيجة الظروف التي أجبروا على التكيف معها هذه الدائرة المفرغة تجعل من الصعب عليهم العودة الى حياة طبيعية

المبحث الثالث: الأثر النفسي والاجتماعي على أسر الضحايا:

تعيش أسر الضحايا حالة مستمرة من القلق والخوف على مصير أحبائهم المختفين ، حيث يصف أفراد الاسر شعورهم بالعجز والذنب لعدم قدرتهم على مساعدة احبائهم وفي بعض الحالات يؤدي هذا الشعور الى تفاقم النزاعات داخل الاسرة مما يضعف الروابط الاسرية ، تحدثت ابنة احدى الضحايا عن حالة أسرتها أثناء اختفائها حيث كانت النقاشات الحادة والمشاحنات اليومية سائدة نتيجة الشعور بالعجز والخوف كما ذكرت أن شقيقها ظل في المنزل بانتظار عودة والدته المختفية رغم ان المنطقة أصبحت خطيرة للغاية جراء النزاع المسلح مما عرضه لخطر مباشر عندما اقتحمت مجموعة مسلحة المنزل واضرمت النار فيه [٨١] ، وفي كثير من الأحوال تعتبر الأسر التي تعرض أحد أفرادها للاختفاء القسري ضحية لوصمة اجتماعية خاصة إذا كان المختفي او المختفية ذو نشاط سياسي مثلاً ، تضاعف هذه النظرة من معاناة الأسر بالإضافة الى ذلك تعاني النساء اللواتي فقدن المعيل للأسرة جراء الاختفاء القسري من تحمل العبء الأكبر في اعالة الاسرة مما يمثل تحدياً هائلاً في ظل الظروف الاقتصادية الصعبة ، وتواجه النساء في هذا الوضع عقبات عديدة من بينها قلة الفرص الاقتصادية وكثيراً ما تضطر النساء الى العمل في وظائف ذات أجور منخفضة او بيئات غير آمنة لتوفير الاحتياجات الأساسية لأسرهن مما يضعهن تحت ضغط نفسي كبير ويعرضهن للاستغلال بما في ذلك العمل في مجال الجنس بالتالي فإنهن معرضات بشكل أكبر لخطر العنف ، وفي بعض الأحيان تجد النساء انفسهن مضطرات للعب دور مزدوج كأم وأب وهو ما يمثل تحدياً إضافياً[٨٢] ، وبعد الاختفاء احياناً تتعرض المرأة لضغوط للاختيار بين الحصول على وضع الأرملة أو الزواج مرة أخرى بالإضافة الى المضايقات بين العائلات وغالباً ما يتم القاء اللوم على النساء في الاختفاء وينظر اليهن على انهن أخفقن في أداء واجباتهن كأمهات أو زوجات [٨٣] .

كما أنه وبدون حماية الأب أو الزوج تكون المرأة أكثر عرضة للاعتداء والعنف الجنسيي بما في ذلك الاعتداء والعنف من جانب أفراد الأسرة وبشكل عام من المرجح أن تكون النساء ضحايا لأشكال مباشرة من العنف حيث يمكن للجناة ان يتصرفوا بقدر أكبر من الإفلات من العقاب حيث تقل احتمالية تقديم النساء لبلاغات عن انتهاك [٨٤].

وفي كثير من الأحيان تحاول الأسر البحث عن المختفي قسرياً باستخدام كل الوسائل المتاحة يشمل ذلك دفع مبالغ مالية للحصول على معلومات عن مصير الشخص المختفي وتعرضت عائلات الضحايا في كثير من الحالات للابتزاز المادي وطلب الفدية المالية مقابل الإفراج عن الضحية مما يشكل عبئاً اقتصاديا إضافياً على الأسرة، وقد يتم استغلال مخاوف تلك العائلات على مصير أفرادها المختفين لخداعهم حيث يتم طلب الفدية ثم لا يتم الإفراج أو حتى الإدلاء بمعلومات حقيقية عن مكان تواجدها.

أما الأطفال فإن غياب أحد الوالدين بسبب الاختفاء القسري يترك بداخلهم حالة من الفراغ العاطفي يفقد الطفل شعوره بالأمان مما يؤدي الى تأثيرات طويلة الأمد على ثقته بنفسه وعلاقاته الاجتماعية وغالباً ما يصبح الأطفال ضحايا للتنمر او العزلة ويتفاقم الوضع عندما يجبر الأطفال على ترك التعليم بسبب التحديات الاقتصادية او الاجتماعية وغياب الدعم الاسري يجعلهم أكثر عرضة للانخراط في سلوكيات غير صحية[٨٥]

---

[٨١] مقابلة مع عائلة الضحية اجلال

[٨٢] مقابلة اجراها المركز مع المحامية والمدافعة عن حقوق الانسان انعام عتيق

[٨٣] المركز الدولي للعدالة الانتقالية – المختفيون وغير المرئيين – يكشف عن الأثر الدائم للاختفاء القسري على النساء بقلم بولي ديويرست وامريتا كابور آمارس ٢٠١٥ ص ٨

[٨٤] نفس المرجع (٨)

[٨٥] مقابلة مع اخصائي نفسي ايناس الهادي

الفصل السابع: التحديات السياسية والقانونية والاجتماعية التي تواجه جهود التصدي لجرائم الاختفاء القسري في السودان

تعد التحيات السياسية والقانونية والاجتماعية التي تواجه التصدي لجريمة الاختفاء القسري في السودان مترابطة ومتشابكة مما يتطلب جهداً مشتركاً وشاملاً لمعالجتها، الإرادة السياسية الجادة وإصلاح التشريعات الوطنية وزيادة الوعي المجتمعي هي خطوات ضرورية لتحقيق العدالة وإنصاف الضحايا، ومن خلال مواجهة هذه التحديات يمكن للسودان ان يحرز تقدماً حقيقياً في مكافحة هذه الجريمة الخطيرة واحترام حقوق الإنسان.

المبحث الأول: التحديات السياسية:

غياب الإرادة السياسية لمعالجة الاختفاء القسري

- إن غياب الإرادة السياسية تعد العقبة الرئيسية أمام التصدي للاختفاء القسري في السودان تظهر المشكلة بشكل واضح في عدم التزام الحكومات المتعاقبة بتطبيق المواثيق الدولية التي صادق عليها السودان فرغم المصادقة على الاتفاقية الدولية لحماية جميع الأشخاص من الاختفاء القسري عام 2021 لم تتخذ الدولة خطوات عملية لتنفيذ التزاماتها ، وتنعكس هذه المشكلة في غياب الاليات الوطنية التي تضمن الحماية الكاملة للضحايا ، كما لم تصدر الحكومة أي تشريعات أو سياسات تتعلق بتعويض الضحايا أو عائلاتهم بالإضافة الى ذلك فإن السلطات التنفيذية غالباً ما تتجاهل الدعوات الدولية لتطبيق التوصيات المتعلقة بمكافحة الجريمة ، أحد ابرز الأمثلة على غياب الإرادة السياسية هو عدم توفير الموارد اللازمة للهيئات المعنية مثل اللجنة الوطنية للتحقيق في قضايا الاختفاء القسري فقد واجهت اللجنة عراقيل متعددة منها نقص التمويل وغياب الدعم السياسي والتدخلات المباشرة علاوة على ذلك فإن السلطات الأمنية غالباً ما ترفض التعاون مع التحقيقات مما يعكس عدم جدية الحكومة في وضع حد لهذه الممارسات[٨٦]

تأثير النزاعات المسلحة على جهود التصدي للاختفاء القسري:

- النزاعات المسلحة المستمرة مثل الصراع في دارفور والحرب الحالية بين القوات المسلحة وقوات الدعم السريع زادت من حالات الاختفاء القسري واتساع رقعة المناطق المتأثرة به، حيث تُضعِف النزاعات سيادة القانون وتجعل من الصعب مراقبة الجرائم او مساءلة الجناة بالإضافة الى ذلك تساهم النزاعات في انهيار البنية التحتية الأمنية والقضائية مما يُعقِد مسألة رصد وتوثيق الانتهاكات والمحاسبة عليها وفي ظل النزاعات يستخدم الاختفاء القسري كسلاح لترهيب السكان على سبيل المثال في دارفور تعتبر سياسة الأرض المحروقة التي اتبعتها القوات الحكومية والميلشيات الموالية لها نموذجاً واضحاً لتوظيف الاختفاء القسري كجزء من استراتيجية القمع والسيطرة.

التدخل السياسي في استقلالية الأجهزة العدلية:

- التدخل السياسي في عمل الأجهزة العدلية هو عائق كبير امام التصدي لجريمة الاختفاء القسري أحياناً يتم تعيين القضاة والمدعين العامين بناء على انتماءاتهم السياسية بدلاً من الكفاءة مما يجعل القضاة أداة بيد السلطة الحاكمة هذا التدخل يضعف من قدرة المؤسسات العدلية على اتخاذ قرارات عادلة ومستقلة، وفي العديد من الحالات يتم تعطيل التحقيقات المتعلقة بالاختفاء القسري قبل الوصول للمحكمة [٨٧].

[٨٦] مقابلة أجراها المركز الافريقي مع اللجنة الوطنية للتحقيق في اختفاء الأشخاص قسرياً سبتمبر 2024

[٨٧] وفق إفادة اللجنة الوطنية للتحقيق في اختفاء الأشخاص قسرياً تم إيقاف تحقيقاتها بسبب تدخلات سياسية ، وكما أفاد عضو المجموعة السودانية لضحايا الاختفاء القسري المحامي عثمان البصري للمركز الافريقي ان النيابة العامة تقوم بقيد إجراءات تحري اولي تحت المادة (47) من قانون الإجراءات الجنائية لسنة 1991في قضايا المختفين قسرياً وهي مادة إجرائية لا تتيح محاكمة الأشخاص .

المبحث الثاني: التحديات القانونية:

غياب تعريف قانوني واضح لجريمة الاختفاء القسري:

رغم ان القانون الجنائي السوداني يحتوي على مواد تعاقب على بعض اشكال الحرمان من الحرية الا انه لا يعترف بالاختفاء القسري كجريمة مستقلة هذا الفراغ التشريعي يجعل من الصعب مقاضاة المتورطين في الجرائم حيث لا توجد نصوص قانونية محددة تجرم الاختفاء القسري او تحدد آليات لمحاسبة مرتكبيه، غياب تعريف قانوني واضح يؤدي الى ازدواجية في التفسيرات القانونية وعدم اتساق في تطبيق العدالة على سبيل المثال يمكن أن تفسر بعض حالات الاختفاء القسري على أنها احتجاز غير مشروع فقط مما يؤدي الى عقوبات مخففة او تبرئة للجناة.

الحصانات القانونية وسياسة الإفلات من العقاب:

- من أكبر العقبات التي تواجه التصدي للاختفاء القسري هو استمرار سياسة الإفلات من العقاب التي ظلت تنتهجها الدولة عبر القوانين والتشريعات الوطنية التي تمنح الحصانات الإجرائية والموضوعية لمنسوبي الأجهزة النظامية منها المادة 45 (1) من قانون الشرطة [٨٨]التي توسع من نطاق الحصانة من الملاحقة القضائية لتشمل ضباط الشرطة الذين يرتكبون جرائم جنائية أثناء أداء مهامهم الرسمية وفي جميع الحالات، لا يمكن أن يخضع الأفراد لتحقيق كامل أو مقاضاة على جرائم جنائية إلا إذا رفع قائد قواتهم هذه الحصانات ، كذلك تنص المادة ٣٤ من قانون القوات المسلحة السوداني[٨٩] على حصانة من الملاحقة الجنائية للجنود والضباط الذين يرتكبون أي عمل بحسن نية أثناء قيامهم بواجباتهم كما تحظر المادة 42 (2) من قانون القوات المسلحة التحقيق أو المقاضاة مع أي ضابط من ضباط القضاء العسكري إلا بموافقة قائد الجيش ، وتتعارض هذه الحصانات مع الحق في الحصول على انتصاف فعال ، لأنها تمنع فعلياً ضحايا الاختفاء القسري وغيره من انتهاكات حقوق الإنسان من الوصول إلى العدالة والمطالبة بالتعويض أو أي أشكال أخرى من جبر الضرر وبالرغم من عملية الإصلاح القانوني التي تبنتها الحكومة الانتقالية التي أعقبت حكم البشير في العام 2019 والتي تم بموجبها اجراء تعديلات على قانون الأمن الوطني[٩٠] طالت بالإلغاء المادة 52 التي كانت تمنح حصانات واسعة لعناصر جهاز الأمن وتوفر لهم الحماية من الملاحقة القضائية الى جانب تلك المواد التي كانت تمنحهم سلطة واسعة في قبض واحتجاز وتفتيش الأشخاص ، إلا ان أمر الطوارئ رقم (3) الصادر عقب الانقلاب العسكري الذي نفذه الجيش في الخامس والعشرين من أكتوبر 2021 وما تلاه من أوامر طوارئ صدرت عقب اندلاع حرب الخامس عشر من ابريل منح سلطة واسعة النطاق لعناصر الأمن والشرطة والجيش باعتقال الأشخاص مارسوا عبرها سلسله من الانتهاكات تصل حد الاعتقال غير المشروع والإخفاء القسري والتعذيب وغيرها من ضروب سوء المعاملة في انتهاك صارخ لحقوق الإنسان المنصوص عليها في المعاهدات الدولية التي صادق عليها السودان.

غياب آليات حماية الشهود والمبلغين:

- عدم وجود قوانين تضمن حماية الشهود والمبلغين يؤدي الى تردد الضحايا أو ذويهم في تقديم شكاوى في سياق مجتمع يخشى الانتقام يصبح غياب الحماية القانونية عائقاً أمام تحقيق العدالة وقد يتعرض الشهود الذين يدلون بشهادات تتعلق بالاختفاء القسري الى تهديدات او مضايقات من قبل الجناة او الأجهزة الأمنية.

ضعف المؤسسات العدلية

- تعاني المؤسسات العدلية السودانية من نقص في الموارد البشرية مما يعيق قدرتها على التعامل مع قضايا الاختفاء القسري بالإضافة الى ذلك فإن نقص التدريب المتخصص حول المعايير

[٨٨] قانون شرطة السودان لسنة 2008
[٨٩] قانون القوات المسلحة لسنة 2007
[٩٠] قانون الأمن الوطني السوداني لسنة 2010 تعديل لسنة 2020

الدولية لحقوق الانسان يجعل من الصعب على القضاة والمحققين التعاطي بفعالية مع هذه القضايا [٩١].

المبحث الثالث: التحديات الاجتماعية:

الوصمة الاجتماعية

- في المجتمع السوداني المحافظ ينظر الى النساء اللواتي يتعرضن للاختفاء القسري كضحايا لانتهاكات جنسية مما يجعل عائلاتهن تتردد في الإبلاغ عن الجرائم خشية من الوصمة الاجتماعية مما يعمق من معاناة الضحايا ويشجع على ثقافة الصمت.[٩٢]

ضعف الوعي المجتمعي:

- ضعف الوعي المجتمعي حول أبعاد جريمة الاختفاء القسري يجعل الضغط الشعبي على السلطات محدوداً، فالكثير من العائلات لا تعرف حقوقها القانونية او كيفية المطالبة بالعدالة مما يتركها عاجزة أمام الجريمة.[٩٣]

انقطاع الاتصالات وصعوبة الوصول للمناطق المتأثرة:

- أدى النزاع المسلح الدائر في السودان إلى انقطاع خدمات الاتصالات والانترنت في العديد من المناطق مما يعيق عمليات توثيق حالات الاختفاء القسري، ان ضعف التوثيق قد يجعل من الصعب تحديد الحجم الحقيقي للمشكلة.

غياب الدعم النفسي والاجتماعي:

- لا تتوفر في السودان آليات فعالة لدعم ضحايا الاختفاء القسري واسرهم مما يعمق معاناتهم ويشمل ذلك الدعم النفسي والاجتماعي والقانوني، كما انه لا توجد مراكز متخصصة لإعادة تأهيل الناجين والناجيات من الاختفاء القسري في السودان الى جانب ضعف التنسيق الفعال بين المؤسسات الحكومية ومنظمات المجتمع المدني من جهة وبين منظمات المجتمع المدني فيما بينها من جهة أخرى مما يتسبب في تشتيت الجهود الرامية للتصدي لهذه الجريمة.

المبحث الرابع: التحديات التي تواجه ضحايا الاختفاء القسري في بلاد اللجوء:

- يواجه ضحايا الاختفاء القسري واسرهم في بلاد اللجوء تحديات كبيرة تشمل أبعاداً قانونية وسياسية واقتصادية واجتماعية على سبيل المثال في مصر يفتقر السودانيون الى معرفة بالقوانين المصرية مما يجعلهم عرضة للاستغلال والتضليل القانوني خاصة في ظل محدودية المحامين المتخصصين في شئون اللاجئين الذين لا يتجاوز عددهم ١٢ محامياً وغالبهم يغطون قضايا الهجرة دون تغطية لقضايا الاختفاء القسري إضافة لذلك يعاني اللاجئون من ظروف اقتصادية قاسية مما يدفعهم لدفع مبالغ مالية باهظة قد تصل الى (10,000) جنيه مصري للوصول الى معلومات حول أقاربهم المختفين قسراً مع احتمالية عدم الحصول على معلومات حقيقية ، اما على الصعيد السياسي يواجه اللاجئون حظراً تاماً على ممارسة الأنشطة السياسية او مناقشة قضايا بلدهم مما يحد من قدرتهم على تسليط الضوء على الانتهاكات او تنظيم الدعم للمختفين قسرياً هذه التحديات مجتمعة تثقل كاهل الضحايا واسرهم وتعرقل جهود البحث عن المختفين قسرياً[٩٤].

---

[٩١] جلسة نقاش تفاعلي مع عدد من المختصين في قضايا حقوق الانسان والخبراء القانونيين – نوفمبر 2024

[٩٢] مقابلة أجراها المركز الافريقي مع الباحثة النفسية هاجر أحمد

[٩٣] جلسة نقاش تفاعليه مع عدد من المختصين في قضايا النساء والأطفال – نوفمبر 2024

[٩٤] مقابلة اجراها المركز الافريقي لدراسات العدالة والسلام مع الأستاذة اقبال احمد علي المحامي والمدافعة عن حقوق الانسان

الخلاصة:

ركز هذا البحث على التحقيق في ظاهرة الاختفاء القسري للنساء والأطفال في السودان مع تسليط الضوء على تداعيات هذه الظاهرة الخطيرة في سياق النزاعات المسلحة والاوضاع السياسية غير المستقرة، وتوصل البحث الى أن الاختفاء القسري للنساء والأطفال في السودان يشكل أداة قمعية تستخدم لترويع المجتمعات واسكات الأصوات المعارضة وفي المناطق المتأثرة بالنزاعات مثل دارفور والنيل الأزرق وجبال النوبة تمارس هذه الجريمة بشكل واسع ومنهجي مما يؤدي إلى آثار نفسية واجتماعية عميقة على الضحايا وأسرهم، النساء يتعرضن لخطر الاحتجاز التعسفي والعنف الجنسي بينما يعاني الأطفال من فقدان الحماية الاسرية والتعرض للتجنيد القسري والاستغلال.

داخل السودان الوضع مأساوي للغاية خاصة في ظل النزاعات المسلحة المستمرة يتعرض الضحايا لانتهاكات جسيمة بما في ذلك الاخفاء القسري في أماكن احتجاز سرية تفتقر الى الحد الأدنى من الحقوق الإنسانية ومع تصاعد النزاع الحالي يواجه المدنيون خاصة النساء والأطفال صعوبات متزايدة في الوصول الى العدالة مما يفاقم من معاناتهم النفسية والاجتماعية.

اما على الصعيد القانوني كشف البحث عن غياب التشريعات الوطنية التي تجرم الاختفاء القسري بشكل واضح بالإضافة الى الحصانات القانونية التي تمنح للأجهزة الأمنية مما يعزز من ثقافة الإفلات من العقاب ورغم مصادقة السودان على الاتفاقيات الدولية ذات الصلة الا ان تطبيقها يواجه تحديات كبيرة بسبب غياب الإرادة السياسية وضعف المؤسسات.

خلص البحث الى ان النساء والأطفال ضحايا الاختفاء القسري يحتاجون الى دعم عاجل وشامل يتضمن الرعاية النفسية والاجتماعية وضمان العدالة لهم ولأسرهم، كما دعا البحث الى تعزيز الجهود الدولية والإقليمية والوطنية لمواجهة هذه الجريمة من خلال الضغط لتعديل التشريعات الوطنية وتوفير آليات لحماية الشهود والضحايا وضمان مساءلة مرتكبي الانتهاكات.

يؤكد هذا البحث على أهمية تسليط الضوء على ظاهرة الاختفاء القسري كجريمة متعددة الأبعاد تتطلب استجابة شاملة من كافة الأطراف بما في ذلك الحكومات، المنظمات الدولية ومنظمات المجتمع المدني فقط من خلال تعزيز العدالة والحماية يمكن ضمان مستقبل أفضل للنساء والأطفال في السودان.

مرفق (1)

(نموذج أسئلة مقابلة مع الضحايا)

بروتوكول المقابلة

استبيان لأغراض بحث حول الاختفاء القسري للنساء والأطفال (المركز الافريقي لدراسات العدالة والسلام)

تجرى المقابلات عبر الهاتف وتستمر بين ٢٥ إلى ٣٥ دقيقة. الرجاء تقديم المعلومات التالية لمقدم المعلومات المشارك/ ة في المقابلة:

- الرجاء اخبار المشاركات/ين لماذا تتصلي بهم، وكيف تحصلت على معلومات الاتصال الخاصة بهم.

- الرجاء ابلاغهن/م أنك تقومين بإجراء مقابلات مع الأشخاص الذين اختفوا قسريا وعادوا او الذين لديهم شخصية مفقودة وايضا معلومات حول البحث واغراضه.

- الرجاء اعلامهن بأنهن بحاجة لإعطاء موافقتهن/م الشفوية للمشاركة في المقابلة. لديهن الحق في رفض المشاركة ويمكنهن /م سحب موافقتهم في أي وقت.

- اذكري لهن/م أنه إذا وافقوا على المشاركة في المقابلة، ستطرح عليهن سلسلة من الأسئلة وأن المقابلة لن تستغرق أكثر من ٣٥ دقيقة.

١/ اسئلة عامة:

معلومات شخصية:

- الاسم؟
- العمر؟
- المهنة؟
- الاهتمامات؟
- القبيلة (هذا السؤال لغرض معرفة هل هناك أي استهداف قبلي)؟

٢/ تفاصيل الحادثة:

- متى وقعت الحادثة؟
- أين حدثت واقعة الاختفاء؟ (الولاية/ المحلية/ المنطقة)
- هل كان هناك أي إشعار أو تحذير قبل الاختفاء؟

٣/ الأحداث المحيطة بالاختفاء:

- هل هناك أي اشخاص شاهدوا لحظة ان تم أخذكِ؟
- هل سمعت او تعرفين أي شيء عن الأسباب المحتملة للاختفاء؟

٤/ اسئلة عن الشخص او المجموعة التي قامت بأخذك:

- هل تعرفين أي شيء عن الجهة التي ينتمون اليها؟
- إذا لم تتعرفي على الجهة او المجموعة صفى مظهرهم، ماذا يرتدون وماهي لغتهم؟

- هل حاول الشخص او المجموعة اخفاء هويتهم؟
- - هل كان لديك أي نشاطات أو اهتمامات قد تكون سبباً للاختفاء؟

٥/ التواصل قبل الاختفاء:

- هل كان هناك أي تغييرات في البيئة المحيطة بك؟
- هل كان لديه أي مخاوف أو تهديدات قد تشير إلى احتمال انه سيتم اخفائك؟
- هل هناك أي نشاط تمارسين قد يكون سببا في اختفائك؟

٦/ الاحداث اثناء الاختفاء:

- كيف تمت عملية إخفاءك؟
- كيف تم معاملتك؟ اين وكيف؟
- هل تم طلب أي فدية مقابل إطلاق سراحك؟
- هل تعرضتِ لأي انتهاك أياً كان نوعه؟ صفي لنا الانتهاك إذا كنتِ موافقه؟

٧/ اسئلة حول الوضع القانوني:

- ماذا فعلت اسرتك ا بعد أن اكتشفت اختفائك؟
- هل هناك سلطات بشكل نظامي في منطقتك؟
- هل قامت اسرتك باتخاذ أي إجراءات قانونية للبحث عنك؟
- كيف كانت استجابة السلطات؟
- إذا لم يقوموا بإبلاغ السلطات فما هو السبب؟
- كيف كانت تجربتك مع النظام القانوني في هذا السياق؟
- هل تعتقد ان هناك شخص او مجموعة محدده لديها يد في عملية الاختفاء؟

٨/ التأثير النفسي:

- كيف أثرت حادثة اختفاءك عليك وعلى اسرتك والمحيطين بك؟
- هل تلقيت أي دعم نفسي أو اجتماعي خلال هذه الفترة؟

٩/ التوثيق والمعلومات:

- هل لديك/ى أي وثائق أو أدلة تتعلق بالحادثة (صور، شهادات، تقارير)؟
- هل هناك أي جهات تواصلت معك للتوثيق حول جريمة الاختفاء؟

١٠/ اسئلة ختامية:

- ما هي الرسالة التي تود إيصالها للعالم حول تجربتك؟
- ماذا تأمل أن يحدث في المستقبل بالنسبة لحالة الشخص المختفي؟
- هل لديك أي معلومات اضافية او ملاحظات؟

-هذه الأسئلة تهدف إلى جمع معلومات شاملة حول تجربة الاختفاء القسري وتأثيره على الضحايا وعائلاتهم.

-تأكد/ي من التعامل مع المواضيع الحساسة بحذر واحترام

مرفق (2)

(نموذج أسئلة مقابلة مع الشهود وعائلات الضحايا)

١/ اسئلة عامة:

معلومات شخصية:

- هل يمكنك أن تعرف نفسك (الاسم، العمر، المهنة)؟
- ما علاقتك بالشخص/يه المختفي؟

٢/ تفاصيل الحادثة:

- متى وقعت الحادثة؟
- أين حدثت واقعة الاختفاء؟ (الولاية/ المحلية/ المنطقة)
- هل كان هناك أي إشعار أو تحذير قبل الاختفاء؟

٣/ الأحداث المحيطة بالاختفاء:

- هل كنت حاضراً أثناء وقوع الحادث؟ إذا كان نعم، ماذا رأيت؟
- هل سمعت أي شيء عن الأسباب المحتملة للاختفاء؟

٤/ اسئلة عن الشخص المختفي:

- اسم الشخص/يه المختفي؟
- العمر؟
- المهنة؟

٥/ وصف الشخص المختفي:

- كيف تصف\ي الشخص المختفي (الشخصية، المظهر، الاهتمامات)؟
- هل كان لديه \ها أي نشاطات أو اهتمامات قد تكون سبباً للاختفاء؟

٦/ التواصل قبل الاختفاء:

- هل كان هناك أي تغييرات في سلوك الشخص قبل اختفائه\ها؟
- هل كان لديه أي مخاوف أو تهديدات قد تشير إلى احتمال اختفائه\ها؟

٧/ اسئلة حول الوضع القانوني:

- ماذا فعلت بعد أن اكتشفت اختفاء الشخصية المختفية؟
- هل هناك سلطات بشكل نظامي في منطقتك؟
- هل قمت باتخاذ أي إجراءات قانونية للبحث عن الشخصية المختفية؟

- كيف كانت استجابتهم؟
- إذا لم تقم بإبلاغ السلطات فما هو السبب؟
- كيف كانت تجربتك مع النظام القانوني في هذا السياق؟
- هل تعتقد ان هناك شخص او مجموعة محدده لها يد في عملية الاختفاء؟

٨/ التأثير النفسي:

- كيف أثر اختفاء هذا الشخص عليك وعلى عائلتك؟

- هل تلقيت أي دعم نفسي أو اجتماعي خلال هذه الفترة؟

التوثيق والمعلومات:

- هل لديك أي وثائق أو أدلة تتعلق بالحادثة (صور، شهادات، تقارير)؟
- هل هناك أي جهات تواصلت معك للتوثيق حول جريمة الاختفاء؟

اسئلة ختامية:

- ما هي الرسالة التي تود إيصالها للعالم حول تجربتك؟

- ماذا تأمل أن يحدث في المستقبل بالنسبة لحالة الشخص المختفي؟

-هذه الأسئلة تهدف إلى جمع معلومات شاملة حول تجربة الاختفاء القسري وتأثيره على الضحايا وعائلاتهم.

-تأكد/ي من التعامل مع المواضيع الحساسة بحذر واحترام